

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٥٧**
الاثنين ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جدانوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد تيلمان
	باكستان	السيد منير
	البرتغال	السيدة تيكسيريا كوليهو
	توغو	السيد أكبوتو كوملاغان
	جنوب أفريقيا	السيد كلاس
	الصين	السيد تسو يان ويي
	غواتيمالا	السيد بريس غويتيريس
	فرنسا	السيد ليغندر
	كولومبيا	السيد إسكورسيا
	المغرب	السيد الروجا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد داي
	الهند	السيد رافيندرا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين





12-30745 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أوجّه الدعوة إلى ممثلي كازاخستان وإكوادور للاشتراك في جلسة اليوم.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بالتكرم باقتصار بياناتهم على أربع دقائق كحد أقصى، حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل ألبانيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين، البلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

في حين أن العالم العربي يشهد تغيرا جوهريا، ما زالت ضرورة ضمان إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط تكتسي أهمية كما هو الحال على الدوام. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى على الدور المركزي للمجموعة الرباعية في ذلك السياق، وأن يعرب عن دعمه الكامل للعملية الجارية للمجموعة. ويؤكد من جديد التزامه بجميع عناصر بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر SG/2178). جددت المجموعة الرباعية في اجتماع عقدته في ١١ نيسان/أبريل، دعوتها للطرفين لتحقيق تلك الأهداف (انظر SG/2182).

المفاوضات هي أفضل السبل للمضي قدما إذا أريد أن يكون هناك حل دائم للصراع. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بالتبادل المتوقع للرسائل بين الطرفين الذي بدأ في ١٧ نيسان/أبريل، ويحث الجانبين على الاستفادة من الزخم الذي تولده الاتصالات الجارية من أجل استئناف المفاوضات المباشرة. وهناك حاجة إلى إبداء قيادة سياسية جريئة وحاسمة من كلا الجانبين.

الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا التزامه بالحل القائم على وجود دولتين. إن شرعية دولة إسرائيل وحق الفلسطينيين في إقامة دولة يجب ألا يوضعا موضع شك. الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا مواقفه الواضحة بشأن المفاوضات فيما يتعلق بالمبادئ والمعايير والمسائل، بما في ذلك الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأيار/مايو، وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فضلا عن البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر S/PV.6520). ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا تأكيد تأييده لمبادرة السلام العربية.

يدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى إظهار التزامهما بالتوصل إلى حل سلمي باتخاذ الإجراءات التي يمكن من خلالها بناء الثقة وإيجاد مناخ من الثقة اللازمة لضمان مفاوضات جادة تؤدي إلى تحقيق سلام شامل ودائم. في هذا المنعطف الحرج، من المهم الآن أكثر من أي وقت أن يمتنع الطرفان عن الأعمال الاستفزازية التي تقوض احتمالات استمرار الحوار الذي استؤنف في كانون الثاني/يناير، وأن يحترما التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. ويتضمن ذلك عمليات التوغل من جانب القوات الإسرائيلية في المنطقة (أ)

من الضفة الغربية، التي عرضت للخطر نجاح الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الفلسطينية والالتزام المتبادل بوضع حد لجميع أشكال التحريض.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لجهود بناء المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية وميزانيتها المتكررة، التي يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح فيها. إن استمرار الصعوبات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية يهدد بأن يُعرض للخطر الإنجازات الكبرى التي تحققت حتى الآن، ولا سيما توفير الأمن في الضفة الغربية. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشدد على ضرورة أن تحدد الجهات المانحة الأخرى الأموال وأن تحولها لمساعدة السلطة الفلسطينية.

ومع ذلك، تأتي غالبية ميزانية السلطة الفلسطينية من الجمارك الخاصة بها وعائدات الضرائب. لذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يحث على التنفيذ السريع للتحسينات التي تجري مناقشتها حاليا بين الطرفين لإدخالها على الآلية التي يتم من خلالها جمع تلك الأموال وتحويلها، إذ ينبغي أن تكون العملية شفافة ويمكن التنبؤ بها. علاوة على ذلك، تمثل التحويلات الشهرية للعائدات التزاما.

يمثل تخفيف القيود الإسرائيلية على إمكانية الوصول إلى الأرض والمواد الخام والمياه وأسواق التصدير أحد العوامل التي ستساعد الاقتصاد الفلسطيني على أن يصبح مستداما. تشكل المنطقة (ج) من الضفة الغربية أكبر مساحة من الأرض للفلسطينيين. وضمان الوصول إلى تلك المنطقة سيساعد السلطة الفلسطينية على تحقيق قدر أكبر من الإمكانات الاقتصادية. يدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى التعاون من أجل تسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة (ج)، التي تحظى بأهمية بالغة لبقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده على أن المستوطنات، والجدار الفاصل حيث بنيا على أراض محتلة، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء غير الشرعية بموجب القانون الدولي، تشكل عقبة أمام تحقيق السلام وتهدد بجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيلا. الاتحاد الأوروبي يحث حكومة إسرائيل على وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء الموافقة على أعمال البناء الجديدة في محيط مستوطنات، مثل راشيل شفوت، وجيلو وهار حوما. كما أن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الموافقات بأثر رجعي التي تم منحها للمساكن التي بنيت بدون تراخيص إسرائيلية سابقة في المستوطنات والبؤر الاستيطانية. الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بأكبر بؤرة استيطانية.وهي ميغرون.

فيما يتعلق بغزة على وجه الخصوص، تابع الاتحاد الأوروبي بقلق التصعيد الأخير للعنف في غزة وجنوب إسرائيل. إن الحالة في غزة وحولها لا تزال هشة وغير مستدامة ما دامت الضفة الغربية وقطاع غزة غير موحدتين في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية، والتمسك بالالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف كامل لجميع الهجمات الصاروخية على إسرائيل وجميع أشكال العنف الأخرى. الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق التنقل والعبور، والاحترام التام للقانون الإنساني الدولي، وفتح فوري ودائم وغير مشروط للمعابر. على الرغم من إحراز بعض التقدم المرحب به، يتعين على إسرائيل اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة وبعيدة

المدى، والسماح بإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة. الاتحاد الأوروبي يدعو إلى حل يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وقد دعا الاتحاد الأوروبي باستمرار إلى المصالحة بين الفلسطينيين والالتفاف حول قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتبار ذلك عنصرا هاما في وحدة الدولة الفلسطينية في المستقبل والتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

ختاما، فيما يتعلق بسوريا، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) بالإجماع، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا. الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التنفيذ الفوري للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، ويحث الحكومة السورية على التأكد من عمل البعثة بفعالية ونشرها والسماح بحرية الوصول والتنقل والاتصال. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لخطة النقاط الست التي وضعها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان، ويدعو الحكومة السورية إلى أن تنفذ فورا وبشكل واضح جميع عناصر خطة المبعوث الخاص المشترك، على النحو الذي تعهدت به في ٢٥ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل في مراسلاتها مع المبعوث الخاص المشترك عنان.

ما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في سوريا وهشاشة وقف العنف، في ضوء التقارير عن استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة السورية إلى إجراء تغيير يمكن ملاحظته بسحب كل القوات والأسلحة الثقيلة من مراكز التجمعات السكانية إلى ثكناتها من أجل تيسير التوصل إلى وقف مستدام للعنف. ويدعو جميع الأطراف في سوريا إلى الكف فورا عن العنف بجميع أشكاله.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد شعوره بالقلق إزاء الوضع الإنساني في سوريا، ويحث السلطات السورية على منح إمكانية الوصول فورا ودون عوائق وبشكل تام للمنظمات الإنسانية إلى جميع المناطق في سوريا لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الرعاية الطبية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. لا تزال اليابان تشعر بقلق عميق إزاء تطور الوضع في سوريا خلال العام الماضي. نحن ندين استخدام السلطات السورية القوة على نطاق واسع وانتهاكها حقوق الإنسان لمواطنيها، ونحن نأسف بشدة لمقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص نتيجة للعنف.

واليابان تدعم بقوة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان، وتثني على جهود الوساطة التي يبذلها.

وندعو السلطات السورية مجددا إلى التنفيذ غير المشروط لاقتراح السيد عنان المؤلف من ست نقاط بالكامل من أجل وضع حد لجميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتيسير عملية انتقال سياسي بقيادة السوريين على أساس التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الديمقراطية.

واليابان ترحب باتخاذ القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) باعتبارهما خطوتين هامتين في جهود المجتمع الدولي المتضافرة لمعالجة الحالة في سوريا، وتثني بشدة على العمل المتفاني لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن والأمين العام والمبعوث الخاص المشترك. وفي الوقت نفسه، فإننا نعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف

في الأيام الأخيرة وعدم وفاء السلطات السورية بالتزاماتها. وندعو جميع الأطراف في سوريا إلى الامتناع عن اللجوء إلى القوة من أي نوع، حتى يتسنى تحقيق وقف كامل للعنف المسلح وهكذا يمكن لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا وفعالا. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية ضمان سلامة المراقبين الذين سيجري نشرهم وندعو السلطات السورية إلى التعاون التام مع موظفي الأمم المتحدة ذوي الصلة من أجل ضمان عمل البعثة بفعالية.

كما تشعر اليابان بالقلق إزاء الحالة الإنسانية للشعب السوري، بما في ذلك المشردون داخليا واللاجئون في البلدان المجاورة. لهذا السبب، قدمت حكومة اليابان ٣ ملايين دولار في صورة منحة معونة طارئة في آذار/مارس من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونؤكد على أهمية السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول الكامل ودون عوائق إلى المحتاجين للمساعدة.

بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط، تؤيد اليابان بقوة الحل القائم على وجود دولتين والذي ستعيش بموجبه إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. والحل القائم على وجود دولتين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إجراء مفاوضات صادقة بين الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان عناصر بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والذي أعاد الأعضاء الأساسيون في المجموعة التأكيد عليه قبل أسبوعين. واليابان تشيد أيضا بقيادة الحكومة الأردنية في تشجيع الحوار بين الطرفين. ونتوقع بقوة أن تؤدي الجهود التي بُذلت مؤخرا، بما في ذلك المراسلات من الرئيس عباس إلى رئيس الوزراء نتنياهو، إلى استئناف المفاوضات المباشرة في وقت مبكر.

واليابان لا تعترف بأي تدابير تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي. ومن أجل بناء الثقة المتبادلة، فإنها تدعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية. ويجب على الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة. واليابان تكرر دعوتها القوية لإسرائيل من أجل أن تجمد فورا أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، والتي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة جهودها لتحسين الأمن والوفاء بالتزاماتها لوقف العنف والعمل ضد التحريض.

واليابان تدعم جهود السلطة الفلسطينية من أجل إقامة دولة. وأبلغ رئيس الوزراء نودا التزامنا بتعزيز المساعدة في هذا الصدد مباشرة للرئيس عباس خلال زيارته لليابان في وقت سابق من هذا الشهر. واليابان تدعو أيضا حكومة إسرائيل إلى دعم الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق تحويل إيرادات الضرائب على نحو مستدام إلى السلطة الفلسطينية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد الحسين (الأردن): نجتمع اليوم في ظروف إقليمية وعالمية استثنائية في زمن يشهد فيه عالمنا العربي تحولات وتحديات مصيرية، تفرض علينا مسؤوليات كبيرة تجاه شعوبنا والأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، وبشكل عام ومبدئي فإن وفد بلادي يؤمن بأن أدنى درجات هذه المسؤولية تحتم علينا إدانة قتل واستهداف المدنيين الأبرياء، فهذا الأمر محرم إنسانيا وقانونيا وأخلاقيا وتحرمه الشرائع السماوية قبل الدنيوية وهو لا يستقيم مع القانون الإنساني

الدولي وشرائع حقوق الإنسان ويجب أن يخضع للمساءلة الجنائية الوطنية والدولية.

يؤمن الأردن أنه ورغم جميع الأحداث التي تشهدها المنطقة، لا تزال القضية الفلسطينية تشكل القضية المحورية أو المركزية في الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت المبادرة الأردنية الأخيرة بإجراء محادثات استكشافية جمعت الطرفين دعما لجهود المجموعة الرباعية الدولية ولكسر الجمود الذي أصاب المسيرة التفاوضية.

وفي هذا السياق، يرحب الأردن برسالة السيد الرئيس محمود عباس الموجهة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية السيد بنيامين نتنياهو، كما يؤيد مضمون هذا الرسالة، ويأمل أن يكون الرد الإسرائيلي إيجابيا.

(تكلم بالإنكليزية)

ذكر الممثل الدائم لإسرائيل في بيانه صباح اليوم أن الضفة الغربية كانت جزءا من الأردن خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وأن ''العالم العربي لم يحرك ساكنا لإقامة دولة فلسطينية''. ويؤسفني أنه قال هذه الملاحظة التي تمثل حجة عقيمة عفى عليها الزمن بعض الشيء، ساقها التعديليون الجدد في إسرائيل منذ عهد بعيد، مما يدفعني إلى الإدلاء بالملاحظات التالية:

أولا، جرت الموافقة على قرار وحدة الضفتين لعام ١٩٥٠ دون المساس بحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني. وربما كان أوضح دليل على هذه الحقيقة حضور صاحب الجلالة الراحل، الملك حسين، حفل الافتتاح بمناسبة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤. ثانيا، لمعالجة المغزى العميق وراء هذا الزعم الإسرائيلي، أود أن أؤكد أن الأراضي التي كانت غير إسرائيلية قبل عام ١٩٤٨ لا تزال أراض غير إسرائيلية اليوم.

لنفترض أن وضع الأراضي خلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٧ لا يزال محل خلاف - أي خلاف بيننا نحن، الأردنيين والفلسطينيين. فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أننا على الرغم من الجدال الدائر بيننا بشأن المسألة، فإننا جميعا متفقون على أن هذه الأرض كانت أرضا غير إسرائيلية ولا تزال كذلك حتى اليوم. وفي الواقع، لا يوجد أي خلاف. فقد أكد مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية مرارا وتكرارا، في حالة المجلس، أن هذه الأراضي كانت ولا تزال منذ عام ١٩٦٧ أرضا فلسطينية محتلة.

أود أيضا أن أتناول زعما آخر غير مكتمل. فقد أشار الممثل الدائم لإسرائيل إلى أننا أغلقنا الأماكن المقدسة في القدس أمام اليهود خلال فترة الإدارة الأردنية، ولكنه لم يذكر السبب. وقد اتَّخذنا هذا الإجراء لأنَّ إسرائيل لم تسمح للفلسطينيين المسيحيين بالذهاب إلى مدينة الناصرة. وبعبارة أخرى، ردَدْنا على إجراء سابق اتَّخذته الحكومة الإسرائيلية. وإذا أراد السفير الإسرائيلي أن يؤكِّد الحقيقة، فعليه أن يؤكِّدها كاملة.

(تكلَّم بالعربية)

أمَّا بالنسبة إلى ما يجري في سوريا الشقيقة، فإنَّ موقفنا يقوم على أساس إيجاد حلٍّ سياسي للأزمة السورية، ودعم مَهمَّة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. وإننا في الأردن مددنا يد العون لأشقّائنا من الشعب السوري، وستبقى ممدودة. وندعو إلى الوقوف إلى جانبهم في محنتهم التي يمرُّون بها. كما ندعو إلى وقف استهداف أيِّ مواطن سوريٍّ بريء، وإطلاق حوار جادٍّ بين الحكومة والمعارضة، للخروج من دوَّامة العنف والدمار، حفاظاً على إرث سوريا الحضاري والإنساني. فنحن جيران لسوريا وشعبها العربي الأصيل، وأمنها من أمننا، ومصلحتها من مصلحتنا.

الرئيسة (تكلّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثّلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلّمت بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على عقْد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، والممثّل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة على بيانيهما.

إنَّ الأشهر الثلاثة الماضية منذ آخر مناقشة مفتوحة للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.6706)، كانت حافلة بالتطورات في المنطقة. ومن المؤسف أنَّ قدراً كبيراً من تلك التطورات الأخيرة لم يؤدِّ إلى الحلول المنتظَرة منذ زمن طويل للأزمات الراهنة، أو لم يُفضِ إلى مخرج من المآزق الحالية.

ولم تشهد العملية السلمية الإسرائيلية – الفلسطينية أيَّ تقدُّم، على الرغم من الجهود الأخيرة المبذولة من السلطات الأردنية، التي أطلقت بارقة أمل. فعلى نقيض ذلك، ما فتئنا نراقب باستياء وقلق عميق الاستمرار المطَّرد وبلا هوادة للنشاط الاستيطاني غير القانوني في الأراضي المحتلة، الذي يُعرِّض للخطر الشديد آفاق الحلِّ القائم على أساس وجود دولتَين.

والبرازيل تعتبر مواصلة سياسة الاستيطان غير القانوني السبب الوحيد الأكثر أهمية للشلل الطويل الأمد والخطير لعملية السلام. فيجب على المجتمع الدولي ألاَّ يسمح لهذه السياسة بأن تحوِّل فكرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى هدف بعيد المنال تماماً. وإننا نؤكِّد دعوتنا إسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني وإبطاله. وفي اعتقادنا أنَّ الاعتراف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني بالسيادة وتقرير المصير سيُسهم في أمن إسرائيل.

وفي الظروف الحالية، آن الأوان لكي تثمر الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية نتائج محددة وبارزة، بغية إعادة الحياة إلى عملية السلام. كما يتعيَّن على المجلس الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والعمل بغية تفادي احتمالات انهيار السلام. فلطالما كانت هناك حاجة إلى مشاركة أوسع لمجلس الأمن. والبرازيل تؤكِّد اقتراحها، كخطوة أولى، بأن تُبلِغ المجموعة الرباعية المجلس إبلاغاً منتظماً بشأن التقدم الذي يمكن أن يكون قد أُحرِز على صعيد الالتزامات التي تعهَّد بها الطرفان.

وأنتقل الآن إلى الحالة في سوريا. فمن الحيويّ أن تُسمَع وتُدرَك تماماً تطلُّعات الشعب السوري إلى مشاركة سياسية وفرص اقتصادية أوسع، وإلى الكرامة والعدالة الاجتماعية. وما انفكَّت البرازيل تُدين إدانة صارخة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، ولا سيَّما تلك التي يرتكبها وكلاء الدولة، وتستنكر جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

وإننا نرحِّب بإظهار الوحدة الذي أتاح للمجلس أن يعتمد القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وقد قُلنا دائماً إنَّه يمكن للمجلس أن يُقدِّم أفضل مساهمة، إذا تمكَّن من توجيه رسائل واضحة وموحَّدة إلى جميع الأطراف المعنية في سوريا.

وتشدِّد البرازيل على الدور الحاسم للمبعوث الخاص المشترَك كوفي عنان، في التوصُّل إلى حلٍّ سياسي للأزمة. فنحن نؤيِّد خطته ذات النقاط الستّ ونُثني عليها. ونرحِّب بإنشاء بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية (بعثة المراقبة). ونتَّفق اتفاقاً كاملاً مع تقييم الأمين العام بأنَّه يمكن للبعثة أن تُسهم في تهيئة الظروف لحوار سياسي شامل في سوريا. وتدعم البرازيل دعماً كاملاً بعثة المراقبة، وتتوقَّع من الحكومة السورية أن تضمن تشغيلها بفعالية.

وإذا أُريد لبعثة المراقبة أن تكون ناجحة، فلا بدَّ من وقف العنف فوراً. ذلك أنَّ استمرار العنف غير مقبول بغضّ النظر عن مصدره. ويتعيَّن على الحكومة السورية، التي تتحمَّل المسؤولية الكبرى عن تهدئة بؤر التوتُّر ووقف العنف، أن تفي بجميع التزاماتها وتنفِّذ تنفيذاً كاملاً جميع جوانب خطة النقاط السِّت. كما يتعيَّن على المعارضة أن تفهم أنَّ الحوار، لا الكفاح المسلَّح، هو الوسيلة لتعزيز الديمقراطية والحرية والعدالة، وأن تتصرَّف وفقاً لذلك.

وانسجاماً مع التزام البرازيل بالاستقرار في سوريا، فإننا جاهزون للقيام بدورنا، ولدعم جهود الأمم المتحدة، بما يشمل المساهمة في مراقبة وقف جميع أعمال العنف، عملاً بالقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢).

وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي بالقول إنَّ البرازيل تُواصل متابعة الحالة في لبنان بعناية. وقد جدَّدنا مؤخراً اهتمامنا بالحفاظ على مساهمتنا الراهنة بالأفراد والمعدَّات لفرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقَّتة في لبنان، ممَّا يشكِّل مؤشِّراً إضافياً إلى الالتزام البرازيلي بنجاح جهود الأمم المتحدة في لبنان، وبالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وبأعمال بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثِّل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عَقْد هذه المناقشة.

إنَّ أستراليا، شأننا جميعاً، تشارك العالم إحباطه حيال عدم التقدُّم في عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد أُطلِقت أوسلو عام ١٩٩٣، والمبادرة العربية التاريخية عام ٢٠٠٢، أي منذ عشر سنوات. وأسوة بالكثيرين، رحَّبنا ببيان المجموعة الرباعية المؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لكنَّ التقدُّم متعثِّر. وإننا نحيِّي جهود الملك الأردني عبد الله، ووزير الخارجية، السيد ناصر جوده، الرامية إلى البدء بحوار مباشر، ونشجِّعهما على مواصلتها بالرغم من العقبات.

وإننا نرحِّب أيضاً باجتماع الأسبوع الماضي في القدس بين الوفد الفلسطيني الرفيع المستوى، بقيادة رئيس المفاوضين صائب عريقات، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وبالتزام السيد نتنياهو بالردِّ خلال أسبوعين على الرسالة الموجَّهة إليه من الرئيس محمود عبَّاس. ونحن نتشارك الأمل الذي أعرب عنه وكيل الأمين العام لين باسكو صباح اليوم، بأنَّ هذا التبادل للرسائل سيوفِّر فرصة للسلام، ولكن علينا أن نُدرك أنَّ النافذة آخذة في الانغلاق سريعاً – انغلاق على الحق الفلسطيني غير القابل للتصرُّف في تقرير المصير، وعلى أفضل إمكانية لأمن إسرائيل البعيد المدى.

وكما أشارت المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل (S/2182)، فإنَّ الحالة الميدانية متزايدة الهشاشة. وقد جدَّدت المجموعة الرباعية دعوتها للطرفين إلى الكف عن الإجراءات الأحادية أو الاستفزازية التي تُحدِّد مسبقاً نتيجة المفاوضات، لكنَّ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لا يزال مصدر قلق عميق. وقد ثابرت بلادي على المطالبة بوقف هذا النشاط. وهذا ما فعله مجدداً وزير خارجيتنا في ١٠ نيسان/أبريل.

إنَّ المستوطنات تقضي قضاءً مباشراً على قابلية بقاء الحلّ القائم على أساس وجود دولتين. تتناقض أحدث القرارات مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الإسرائيلية نفسها. من الضروري أيضا أن يتوقف العنف الذي يستهدف المدنيين، أيا كان نوعه، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على إسرائيل من قطاع غزة. لكن بينما نعترف بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، يتعين القيام بالمزيد من

أجل التخفيف على وجه السرعة من الحالة الإنسانية الصعبة في غزة.

يساور أستراليا قلق بالغ من أن عدم الشروع في المفاوضات المباشرة قريبا، سيتسبب ببساطة في اختفاء احتمالات السلام وحل الدولتين. وثمة حاجة ملحة إلى استئناف المحادثات المباشرة بشكل مبكر على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتبادل الأراضي على نحو متفق عليه، ونشجع كلا الطرفين على استئناف المفاوضات على ذلك الأساس. وندعو أيضا الجهات المانحة الدولية والإقليمية إلى الاستمرار في مساعدة السلطة الفلسطينية على ضمان بقائها من الناحية المالية، حتى خلال الظروف المالية العالمية الصعبة. ومن الضروري ألا تنقلب المكاسب الحاسمة المحققة فيما يخص بناء المؤسسات الفلسطينية رأسا على عقب، إذا ما كنا جادين فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية.

إننا معجبون بجهود القيادة الفلسطينية فيما يخص تهيئة قاعدة أقوى للدولة، وسيواصل بلدي دعم جهود الفلسطينيين، بما في ذلك عبر اتفاق شراكتنا المتعددة السنوات. وسنوقع قريبا أيضا على شراكة جديدة متعددة السنوات مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بتمويل أكبر.

كما نعلم، لا يمكن تحمل الجمود في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين بتاتا. يتعين علينا تفادي ابتعاد حل الدولتين. حيث يتعين إجراء وقف فوري لتوسيع المستوطنات والاستئناف المبكر للمحادثات المباشرة.

وإذ أنتقل في إيجاز شديد إلى الحالة في سوريا، فإننا نرحب بالدعم الجماعي للمجلس، من خلال القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، الذي يتضمن نشر بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة من أجل رصد وقف إطلاق النار ودعم التنفيذ الكامل لخطة كوفي عنان ذات الست نقاط. ومن الضروري أن نواصل الحديث بصوت واحد إزاء الأعمال الوحشية الخطيرة التي ما فتئنا نشهدها.

لكن يتعين أن نكون حصيفين تجاه ذلك. حيث لا يزال يتعين على الحكومة السورية تنفيذ التزاماتها فيما يخص ما يقترفه جنودها وإزالة الأسلحة الثقيلة. فالعنف ما زال متواصلا، وقد أحرز تقدم قليل جدا في الميدان. ولا يمكن القبول بتاتا برفض وصول المساعدات الإنسانية. إننا نحث سوريا بأقوى العبارات، على ضمان التنفيذ الفعلي للبعثة، ونحث كل الأطراف على احترام وقف إطلاق النار.

لا يسعنا إلا أن نكون قلقين بشأن ما يناهز ٤٠ ٠٠٠ سوري هربوا إلى البلدان المجاورة. وسيواصل بلدي الاضطلاع بدور عملي فيما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات الفورية للشعب السوري، وأولئك الذين اضطروا للهروب، بما في ذلك إلى لبنان والأردن وتركيا.

في الختام، بصراحة إن الحالة في سوريا خطيرة، وذلك واضح بالنسبة لنا جميعا. والفظائع المرتكبة في البلد مرفوضة. وتتزايد التداعيات الإقليمية. وقد أقر المجلس بالإجماع بالحاجة إلى أن يرصد عن كثب كيفية تنفيذ قراراته، أو كيف أنها لن تنفذ أو أنها لا يجري تنفيذها. وتلك الحاجة ملحة بوضوح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنها أول فرصة تتاح لإندونيسيا لمخاطبة المجلس خلال هذا الشهر، اسمحوا لي أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية وأنت سيدتي، على توليكم الرئاسة، ونرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة. دعوني أيضا أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عرفاننا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. إن إندونيسيا تؤيد بيان

حركة عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل مصر سابقا، فضلا عن بيان منظمة التعاون الإسلامي، الذي سيلقيه ممثل كازاخستان.

أشار العديد من المتكلمين السابقين إلى أن الحالة الراهنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ملتبسة وصعبة. وتتفق إندونيسيا كليا مع ذلك التقييم، وتود طرح سؤال بخصوص ما قمنا به للتخفيف من معاناة الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يساور إندونيسيا قلق عميق جراء فشل الجهود الدولية المبذولة للاستجابة للمسألة والنهوض بها حتى الآن، من أجل تيسير استئناف المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما من شأنه رسم طريق لإبرام اتفاق من خلال التفاوض قبل نهاية العام. ومن الجدير بالذكر أن غالبية الدول الأعضاء، قد عبرت بشكل متكرر عن الحاجة إلى تفادي الطرفين الاستفزازات التي من شأنها الإضرار باحتمالات السلام. رغم ذلك، لم تهدأ أنشطة الاستيطان، وليس ذلك فحسب، بل استمرت على مرأى منا وازداد حجمها وكثافتها.

وقد أفيد على نطاق واسع مؤخرا، بأن جهود الفلسطينيين فيما يخص بناء دولتهم، تواجه خطرا متزايدا بالفشل. والتدهور الحاصل في التقدم المسجل حتى الآن، بالإضافة إلى الأعباء المالية والسياسية الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية، قد عرقلت حقا وأعاقت أي نجاح محتمل.

تود إندونيسيا تكرار إدانتها الشديدة للسياسات الرامية إلى تحجيم سلطة السلطة الفلسطينية أو إحباط رغبة الفلسطينيين فيما يخص قدرتهم على إنشاء دولتهم المحتملة. لقد أكدنا مرارا وتكرارا على دعمنا الثابت للجهود التي يبذلها الفلسطينيون لبناء هياكل هذه الدولة، والتزمنا في الواقع بجهود بناء القدرات في ذلك الصدد.

تمشيا مع ذلك، تنضم إندونيسيا كذلك إلى المجتمع الدولي مرة أخرى، فيما يخص الإعلان عن دعمها الذي لا يعرف الكلل للفلسطينيين وتضامنها معهم، فيما يتعلق بسعيهم إلى نيل حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة. ونكرر دعمنا لرؤية حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، ونتطلع إلى الإنشاء المحتمل لدولة فلسطين. في خضم تركيزنا على ذلك الهدف، يتعين على المجتمع الدولي التحرك أبعد من مجرد الكلام. إذ يتعين علينا الإسهام بشكل فعلي في دعم الشعب الفلسطيني فيما يخص الإعداد لليوم الذي سيمارس فيه أخيرا حق السيادة.

وتستحق مرونة الشعب الفلسطيني الإشادة. لقد عانى من القمع والأذى لعقود. ورغم ذلك، استمر في التحرك في اتجاه تحقيق حلمه المتمثل في إقامة دولة مستقلة. ويتمثل حلم أصدقائنا وإخواننا وأخواتنا الفلسطينيات ببساطة في أن تكون لهم دولة يشيرون إليها بوصفها دولتهم.

للأسف، إن حلم الفلسطينيين ورحلتهم نحو إقامة الدولة المستقلة قد ظلت تكتنفهما العراقيل والانتكاسات. وتواصل إسرائيل ببراعة مشينة، تجمع بين العداء المستمر للفلسطينيين والجهود المصممة على إحباط عملية السلام.

يتعين على إسرائيل أن تقر بأننا نعيش في عصر يتعين فيه احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وبأن إرادة المظلومين ستنتصر. لا يمكن أن يرتاح ضمير بلد ما إذا ما لجأ إلى القمع الوحشي. ولا يمكن لأي بلد أن يتوقع ارتداء عباءة الكرامة بتجاهله القيم الديمقراطية العالمية. من ثم، فإنه من واجب المجتمع الدولي أيضا الاستمرار في بذل جهوده لتهيئة الظروف المواتية للإقامة المبكرة لدولة فلسطينية مستقلة.

أخيرا، فيما يخص الحالة في لبنان، وفي مرتفعات الجولان السوري المحتل، يدعو وفد بلدي إسرائيل إلى

الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية والتوقف عن انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أننا نحث أيضا إسرائيل على الوقف الفوري لإجراءاتها الهادفة إلى تغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي لمرتفعات الجولان السوري المحتل، والالتزام بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أولا، أهنئكم سيدتي على رئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر، وثانيا، التعبير عن تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين ألقاهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، تباعا.

كما أود أن أشكر السفير باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق اليوم.

لقد تابعت ماليزيا عن كثب المستجدات الأخيرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وننوه بجميع محاولات المجتمع الدولي لإيجاد السبل والوسائل لحل تلك المسألة التي طال أمدها. وتشمل تلك الجهود الاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ١١ نيسان/أبريل، فضلا عن جهود الأردن لاستئناف المفاوضات بين الدولتين. كما تحيي ماليزيا وتدعم تماما الجهود الفلسطينية لاستئناف المفاوضات الهادفة مع إسرائيل، على نحو ما أعرب عنه في الرسالة التي وجهها الرئيس محمود عباس إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٧ نيسان/أبريل. وتكرر ماليزيا أيضا دعوة حركة عدم الانحياز إلى تنفيذ التوصية التي قدمتها السيد فاليري إيموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير، بشأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعما لتلك الجهود كافة، ستواصل ماليزيا حث سويسرا، بصفتها وديعة اتفاقيات جنيف، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، على عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية، في أقرب فرصة، لمناقشة المسائل المتعلقة بالاتفاقية في سياق الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد شهدنا تطورات سريعة وجوهرية في العالم العربي خلال الـ ١٥ شهرا الماضية، وهي ما أصبح يعرف بالربيع العربي. وعلى الرغم من تحقيق نتائج إيجابية، فإننا أهملنا بصورة غير مباشرة وغير متعمدة شعب فلسطين، الذي اضطر للعيش في ظل أطول احتلال عسكري غير قانوني في التاريخ المعاصر. ففلسطين طغت عليها مؤخرا أحداث رئيسية أخرى في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تدعو ماليزيا الدول الأعضاء إلى إعادة تركيز اهتمامها على فلسطين.

وإذ أن جل اهتمام العالم يجتذبه على ما يبدو الربيع العربي، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية، تود ماليزيا أن توجه اهتمام المجتمع الدولي إلى انتهاكات إسرائيل المتواصلة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حتى في الوقت الذي أتكلم فيه الآن. والحالة مزرية في الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية، بازدياد تخندق المستوطنين الإسرائيليين والعنف غير المبرر الذي يرتكبونه، غالبا أمام أعين السلطات الإسرائيلية، التي لم تفعل أي شيء يذكر لردع هذا العنف.

ولن أكون منصفا للفلسطينيين إذا لم أذكر الحصار غير القانوني المفروض على غزة، والذي يدخل الآن عامه الخامس. وإذ شهدت آثاره خلال زيارتي للمنطقة في

تموز/يوليه الماضي تحت إشراف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فإنني أرى أن الحصار غير القانوني مثال فظيع على الخنق الاقتصادي المتعمد لفلسطين وشكل من أشكال العقاب الجماعي الذي ينتهك على نحو تام القانون الدولي. فقد أصبح ٧٠ في المائة، أو ١,١ مليون نسمة، من سكان قطاع غزة الضيق يعيشون على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وللتخفيف من معاناتهم، تدعو ماليزيا إسرائيل إلى رفع الحصار غير القانوني فورا وبدون شروط.

ومن البديهي أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤسفة ومروعة. ولإنقاذ حل الدولتين، الذي يمكن بموجبه لفلسطين وإسرائيل العيش جنبا إلى جنب في السلام والأمن، لا بد للمجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، أن يعالج الطلب الفلسطيني للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة بما يناسب تلك المسألة من إلحاح، وأن يعزز بصورة جماعية ما يفرضه من ضغوط لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) مؤخرا، واللذين يرومان معالجة الأزمة المعقدة في الجمهورية العربية السورية. ونأمل وقف إزهاق الأرواح والعودة إلى الأوضاع الطبيعية في سوريا، من خلال اقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقرارات المجلس. وتسعى ماليزيا أيضا إلى تسوية سلمية من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا، تكفل فيها حماية حقوق جميع الأطراف.

وفي ذلك السياق، نأمل أن يتكرر الحماس الدولي الملحوظ بشأن تلك المسألة في جهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للجولان السوري، وفقا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

وعلى نفس المنوال، وفيما يتعلق بلبنان، نناشد جميع الأطراف المعنية أن تنفذ بصورة تامة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ونود أن نؤكد مجددا أن معالجة القضية الفلسطينية تتطلب من المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، اتخاذ إجراء بصورة حقيقية وصادقة لإحلال السلام العادل في المنطقة. وينبغي للمجلس أن يتخذ إجراءات فورية وجوهرية لمعالجة القضية الفلسطينية، بدعم قراراته.

ولتحقيق ذلك الهدف، تدعو ماليزيا مجددا الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين المستقلة، إلى القيام بذلك. ولا يمكننا أن نستمر في إنكار حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطين المستقلة استنادا إلى حل الدولتين، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد نيكاراغوا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل مصر بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

مرة أخرى، تعرب نيكاراغوا مجددا، عن إدانتها الشديدة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وتطالب بانسحابها الفوري منها.

وندين السياسات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى بناء المستوطنات بدلا من تفكيكها، فضلا عن الحصار اللاإنساني المفروض على غزة وغيرها من الأراضي

الفلسطينية. ولم يعد بمقدورنا السماح باستمرار منطق إنكار وجود الدولة الفلسطينية ذاته. وهذا المنطق أدى أيضا إلى سياسة حصار حقيقية تستند إلى إصرار غير معلن على إنكار الحق الأساسي لكل مواطن فلسطيني في الوجود الإنساني.

منذ انتصار الثورة الساندينية في عام ١٩٧٩، ونيكاراغوا تشهد باعتزاز على كفاح الشعب الفلسطيني. ونحن نقر بالتنازلات الكبيرة التي قدمتها فلسطين بغية تحقيق السلام، على الرغم من أنها قوبلت، للأسف، بمواصلة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وازدياد الإهانة والقتل وحالات الاغتيال المنهجية للقادة الفلسطينيين، وتزايد تدمير المنازل وأعمال النهب، بما في ذلك في القدس الشرقية.

وتشدد نيكاراغوا مجددا على ضرورة الإنهاء الفوري لإفلات إسرائيل من العقاب، وهو ما كان مضمونا لها على نحو غير مسؤول من جانب عضو دائم في المجلس، لا سيما من خلال الاستخدام العشوائي لحق النقض من لدن ذلك العضو، الذي أصبح الشريك الرئيسي لإسرائيل.

ونعلم جميعا أن المجلس لديه ما يلزم من آليات لمطالبة إسرائيل بتغيير سياساتها وممارساتها بصورة نهائية، حتى يتم إخضاعها للمساءلة على أفعالها وتنفذ قرارات المنظمة.

وقد حان الوقت للاعتراف بالدولة الفلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، كما حان الوقت لكي يقوم الجميع، لا سيما أعضاء المجلس، بالتخلي عن الكيل بمكيالين المتمثل في مطالبة البعض، وليس الآخرين، بالامتثال للالتزامات التي تعهدنا بها بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله تحقيق السلام الوطيد والدائم، الذي يمكّن الطرفين من الممارسة الفعالة لجميع حقوقهما، ويجعل إنهاء ظلم غير مبرر أمرا ممكنا في آخر المطاف.

وعلاوة على حالة الجمود الخطيرة التي نشأت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بفعل انعدام الإرادة السياسية، نشهد أيضا الكيفية التي تستفحل بها الحالة في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة كل يوم، نتيجة للتوجه بشكل واضح نحو تسوية الصراعات باستخدام الأسلحة والحرب، بدلا من الحوار والتفاوض.

وخلال الثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت الأطراف الفاعلة الرئيسية ذاتها تدعو إلى تغيير النظام وشن الحرب بدلا من الحوار والتفاوض، رفعت المنظمة وبلدان منطقتنا وسائر المجتمع الدولي أصواتها بصورة قوية وحازمة مطالبة بوقف آلية الحرب، وتدفق الأسلحة والأعمال الإرهابية. وقد دعونا إلى تغليب لغة الحوار والتفاوض على لغة فرض القوة.

مما يثير بالغ القلق لدى بلدي أن الصراعات باتت تسوى بشكل متزايد من خلال استخدام القوة من جانب الدول العظمى وجناحها العسكري، منظمة حلف شمال الأطلسي. منذ البداية، أعاقت الدعوات المنادية بالحرب التي ظللنا نسمعها طوال الخمسة عشر شهراً الماضية المحاولات الهشة الرامية إلى التسوية السلمية للأزمات الناشئة في مختلف مناطق الشرق الأوسط والعالم العربي والمناطق المحيطة به.

وبدلاً من دعم الخطاب العدواني، ينبغي أن يكون دور المنظمة وجميع أعضائها على الدوام دعم جهود السلام، وإبقاء قنوات التواصل والحوار مفتوحة، وألا تعزل نفسها من خلال المواقف المنحازة التي تُقصي أحد أطراف الصراع. والتزاماً بجوهر الأمم المتحدة، التي ولدت من رماد الحرب العالمية الثانية، ينبغي أن تنادي الدعوات الصادرة عن هذه المنظمة إلى السلام، لا إلى الحرب.

في ذلك الصدد، تندد نيكاراغوا بشدة بجميع الذين يعطون الأسبقية لطموحاتهم الجيوسياسية الخطيرة على

حساب وقف العنف، وذلك بتقديمهم الدعم العسكري والمالي للجماعات المسلحة التي يصنفها مجلس الأمن في عداد الجماعات الإرهابية. وهذه الأنشطة غير القانونية تؤكد أن أي ذريعة أو أداة مرحبٌ بها في السعي لفرض تغيير نظام الحكم بالقوة، وتشجيع الجماهير بصورة غير مسؤولة على االمعارضة، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة وتهديد سيادة دولها الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

تحث نيكاراغو المنظمة بأسرها وجميع دولها الأعضاء على دعم الجهود التي تبذلها روسيا والصين والأمين العام السابق كوفي عنان. ويحدونا الأمل أن تنجح هذه الجهود، وأن يتغلب العقل والسلام على استخدام القوة والحرب، التي يمكن أن تكون تداعياتها مدمرة على المنطقة وعلى العالم.

في ذلك الصدد، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن السلام العالمي لا يمكن المحافظة عليه ألا حين يستوعب الجميع، مرةً واحدة وإلى الأبد، أن منطق التدخل والهيمنة لا يمكن أبداً أن يشكل أساساً لنظام عالمي جديد تسود فيه العدالة للجميع، وتختفي فيه ازدواجية المعايير وازدواجية الأخلاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الثناء عليكم، سيدتي الرئيسة، لعقدكم هذه المناقشة المهمة.

يؤيد وفد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لعملية السلام في الشرق الأوسط أهمية جوهرية لنا جميعاً. لقد سافر الأمين العام مؤخراً إلى المنطقة ليقف بنفسه على الحالة في أرض الواقع، وحثّ بشدة على استئناف المفاوضات الثنائية. ونحن ندعم هذه الجهود ونقدرها.

ويواصل مبعوثو المجموعة الرباعية مساعيهم للاضطلاع بمهتهم، مثلما يفعل الأردن. ومع أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للحالة في الشرق الأوسط لا يزال بعيد المنال، فإن من المهم أن نظل منخرطين. ونأمل أن يظل تركيز الأطراف، حتى في ظل الشكوك والإحباط، منصباً على الحاجة إلى تحقيق السلام الدائم واستكشاف جميع الاقتراحات المتعلقة بالأهداف الرئيسية. إننا مدينون بذلك لسكان المنطقة كافة.

لا تزال الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل تشكل أحد العوامل الرئيسية المؤدية لتكرار العنف في المنطقة. ولطالما دعت المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي قاطبة إلى تجميد النشاط الاستيطاني ووقف هدم البيوت الفلسطينية. وكما قال وكيل الأمين العام في إحاطته في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.6725)، فإن حوادث العنف التي يرتكبها المستوطنون مستمرة في الضفة الغربية. وتماشياً مع الواجبات المترتبة بموجب القانون الدولي، واستجابة لرغبات المجتمع الدولي، وبالطبع، هذه الهيئة، نأمل أن يتم إنهاء النشاط الاستيطاني، الذي يعد مصدراً من المصادر الرئيسية للمعاناة البشرية، واستمرار الاحتكاكات في الأراضي المحتلة، ومشاعر الغبن التي تغذي الصراع. إن القانون في ذلك الشأن بالغ الوضوح: المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية.

يجب أن يكون التسامح والتفاهم أداة رئيسية للتعايش السلمي في الشرق الأوسط، الذي يتميز بوجود العديد من المواقع الدينية المقدسة لدى المسلمين واليهود والمسيحيين.

لطالما ذكرنا أن الوحدة السياسية والتقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني من شأنهما أن يسهما في إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. في ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية وزعيم حركة حماس قد اتفقا مؤخراً على تشكيل حكومة تكنوقراط. ونحن

نتطلع كذلك إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية الفلسطينية.

نحن نقدر الجهود الجارية التي يبذلها المانحون الدوليون والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، للتخفيف من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة الأطفال. كما نحث بقوة سلطات الاحتلال على رفع القيود المفروضة على الدخول إلى غزة والخروج منها للأشخاص والسلع. من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي في غزة.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم سري لانكا للتسوية السلمية عبر التفاوض للقضية الفلسطينية، وأدعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف فيها في إقامة دولته وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

تؤيد سري لانكا طلب فلسطين الحصولَ على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونأمل أن تنظر هذه الهيئة بإيجابية في ذلك الطلب. كما ندعو إلى إعادة الجولان إلى سوريا وإعادة الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتوجه إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم هذه المناقشة البالغة الأهمية عن الحالة في الشرق الأوسط. كما أنقل تقديرنا لوكيل الأمين العام لين باسكو على الإحاطة الضافية والمتعمقة التي قدمها هذا الصباح.

وأود كذلك أن أعلن أن وفد بنغلاديش يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أطرح بعض النقاط التي تراها بنغلاديش مهمة.

يجب أن تكون التسوية المستدامة للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك القضية الفلسطينية، التي تشكل لب تلك الأزمة الطويلة الأمد، هدفنا الاستراتيجي الجماعي. ينبغي أن تتعهد جميع الدول الأعضاء بالالتزام التام بذلك الهدف، وأن توفر كامل الدعم المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي اللازم لتحقيقه في وقت مبكر. في ذلك الصدد، ما برحنا نشجع جهود الأردن الرامية إلى كفالة السلام بين فلسطين وإسرائيل. وأود أن ألقي الضوء على بعض التطورات التي وقعت مؤخرا في أعقاب مناقشتنا ربع السنوية الأخيرة في هذا الشأن (انظر S/PV. 6706).

اجتمعت المجموعة الرباعية لآخر مرة في ١١ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لم يتحقق ألا القليل من التقدم باتجاه الوفاء بالجدول الزمني الذي حددته المجموعة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل التوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص، فات الموعد النهائي لانخراط الأطراف في مفاوضات مباشرة وتبادل الاقتراحات بشأن الحدود والترتيبات الأمنية بحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير. السلطة الفلسطينية فقط قدمت الاقتراحات المطلوبة. في ذلك الصدد، نشدد على ضرورة أن تعتمد المجموعة الرباعية موقفاً واضحاً من حدود ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، باعتبار ذلك أحد الأسس التي تقوم عليها المفاوضات المباشرة. وأود أن أحث الرباعية أيضاً على أن تخفف العبء المالي الواقع على السلطة الفلسطينية. ينبغي أن تتجدد الالتزامات بزيادة المساعدات المالية لفلسطين.

من المشجع أن نحيط علماً بأن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما هاتف الرئيس محمود عباس يوم

١٩ آذار/مارس، مؤكداً التزام الولايات المتحدة بعملية السلام وبأهداف الرباعية.

وفي ٢٧ آذار/مارس، أحاط المنسق الخاص روبرت ساري المجلس علماً (انظر S/PV.6742) بأن احتمالات المفاوضات المباشرة ظلت ضئيلة، وأنه في غياب أفق سياسي، تصبح جهود بناء الدولة التي تبذلها السلطة الفلسطينية في خطر.

وفي ٢٢ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في التداعيات المترتبة على المستوطنات الإسرائيلية بالنسبة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونأمل أن تحصل هذه البعثة على الوصول الواجب إلى الأراضي المحتلة.

ومن العناصر الباعثة على القلق في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ما أعلنته إسرائيل من أنها لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية تضم حماس، مع أنه في ٦ شباط/فبراير، اتفقت حماس وفتح على تشكيل حكومة مؤقتة، بقيادة الرئيس عباس، تتولى الإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية.

ونخشى أن يكون التقدم في تنفيذ هذا الاتفاق بطيئاً بسبب هذه التصريحات. وبدلاً من العقلية الانتقائية، ينبغي أن يكون احترام الممثلين المنتخبين ديمقراطياً هو العرف السائد بين الأمم.

ومن المؤسف أن نلاحظ الآفاق القاتمة التي يواجهها الطلب الذي قدمته فلسطين للحصول على عضوية الأمم المتحدة. فهذا الطلب قد وضع على الرف عملياً بعد أن أعلنت اللجنة المكلفة بدراسة طلبات العضوية أنها غير قادرة على التوصل إلى توصية بالإجماع.

كما أن حالة قرابة ٤٤٠٠ سجين فلسطيني في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، منهم ٣٠٠ رهن الاحتجاز الإداري، ما زالت مدعاة للقلق لدى من يؤمنون بحقوق الإنسان وعدالة القضاء، خصوصاً وأن بعض المحتجزين يواصلون الاحتجاج على أوضاعهم من خلال الإضراب عن الطعام. إن هؤلاء المحتجزين إما أن توجه إليهم الاتهامات ويقدموا للمحاكمة بضمانات قضائية أو أن يخلى سبيلهم دون إبطاء. وينبغي احترام حقوق الإنسان لأولئك المحتجزين.

ونرى أن الإطار الأمثل لتحقيق حل الدولتين يكمن في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، في جملة أمور.

ونعتبر أن التوصل إلى حل دائم في الشرق الأوسط سيضمن الأمن الوطني والسلام لدولة إسرائيل. ولكن تحقيق ذلك الهدف يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

أخيراً، أكرر دعم بنغلاديش الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، العرب والإسرائيليين على السواء، والتزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب في سلام ووئام مع كل جيرانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي

لمخاطبة المجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم على الطريقة المثلى لإدارة عمل المجلس خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢.

يتزايد إلحاح المسألة الفلسطينية باعتبارها تحدياً رئيسياً لضمير العالم. وأولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم تجاهلها قد يوقظهم بصورة فظة ذلك التدهور المتزايد للحالة على أرض الواقع وعلى الصعيد السياسي.

ومع استمرار المستوطنات في تقويض الجهود صوب حل يقوم على وجود دولتين، يأتي إطلاق المشاريع الأخيرة والإعلان عن مناقصات لبناء ١ ١٢١ هيكل سكني ليكون أحدث حلقات الدائرة المفرغة لصنع القرار الإسرائيلي، مما حطم الآمال الهشة التي كانت تراود من يأملون في حل تفاوضي. ولذلك، تناشد لجنتنا مجلس الأمن أن يتصرف بحزم لكي يضع حداً لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وإزالتها. وإننا نؤيد بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً لذلك الغرض، وندعو إلى تنشيط عمل الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة.

ومما يزيد من حدة القلق أن عملية السلام قد تعثرت، بالرغم من الاتصالات الاستكشافية التي تمت في عمان برعاية أردنية. وفي حين أن تفاصيل ذلك المشهد الدائم في المراجع الدبلوماسية قد تتفاوت مع اختلاف الظروف، فإن الرواية لا تتغير على الإطلاق، للأسف.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأزمة المالية الخطيرة التي تؤثر على السلطة الفلسطينية يمكن أن توقف التقدم الذي أحرزته بالفعل في جهودها لبناء الدولة، ما لم يحبط سخاء المانحين سياسة الخنق الاقتصادي التي تواجهها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينفذ اتفاق المصالحة الفلسطينية الموقع في الدوحة، وأن ينظر في طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على النحو الواجب والمنصف.

ومن السهل أن نفهم ذلك الإحباط العميق الذي يشعر به القادة الفلسطينيون الذين لا يستطيعون الاستمرار في قبول الوضع القائم الذي لا يحتمل إلى الأبد. ولذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات جريئة وعاجلة لكسر الجمود بينما نحاول إنقاذ حل الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة الرباعية وشركاءها الإقليميين يجب أن يظلوا على عزمهم الراسخ على إنفاذ الإطار الزمني المحدد بنهاية عام ٢٠١٢ للتوصل إلى الاتفاق الذي طال انتظاره. ولذلك، نطالب الطرفين بالعودة إلى مائدة التفاوض على أساس الضمانات التي حددتها المجموعة الرباعية بوضوح لتسوية نهائية على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتدابير لبناء الثقة تمثل الحد الأدنى، ومنها الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية، ورفع الحصار ضد غزة وإطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين.

واللجنة، من جانبها، تواصل الإسهام بشكل بناء في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في دولتين تعيشان في سلام وأمن. وفي شباط/فبراير، عقدنا في القاهرة حلقة دراسية حول مساعدة الشعب الفلسطيني بغرض دراسة تكلفة الاحتلال الإسرائيلي. وتبين بوضوح أنه حالما ينتهي الاحتلال، الذي يكلف ٧ بلايين دولار على الأقل سنوياً، ستكون الدولة الفلسطينية مستقلة اقتصادياً ولن تصبح دولة تحتاج إلى المساعدة ولن تكون مفلسة.

إن الاجتماع الدولي للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، الذي عقد في جنيف في نيسان/أبريل، قد أتاح الفرصة لاستعراض الجوانب الإنسانية والقانونية لمشكلة السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. ومن الواضح بجلاء أنه لن يتسنى التوصل إلى

اتفاق ما لم يكن هناك حل عادل يكون من شأنه الإفراج عن الـ ٤٠٠٠ سجين. ولهذا السبب، جرى النظر في أكثر من علاج، بما في ذلك مناشدة محكمة العدل الدولية والجمعية العامة لتحديد وضع أولئك السجناء بمقتضى اتفاقيات جنيف، وإيفاد بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق للنظر في ظروف احتجازهم. وفي واقع الأمر، فإن هذه المشكلة، التي ما زالت تبرز في العناوين الرئيسية، كما رأينا مؤخراً ١٢٠٠ سجين يدخلون في إضراب عن الطعام، تتطلب اهتماماً مستمراً من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد جوناسن (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): هذه أوقات مثيرة للقلق في الشرق الأوسط. فلا تزال الحالة في سوريا مبعث قلق كبير، وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لضمان نجاح خطة عنان للسلام. ويجب على المجتمع الدولي، فضلا عن الأطراف الفاعلة في الميدان أن تفعل كل ما في وسعها لمنع مزيد من الصراع في سوريا، في ذات الوقت الذي تواصل فيه اتخاذ خطوات نحو تحقيق السلام الدائم. ويجب أن توجه تلك الخطوات بالضرورة نحو تلبية المطامح المشروعة للشعب السوري ولمعالجة مخاوفه.

وسوف أركز في بياني على قضية فلسطين، التي تود أيسلندا أن يوليها مجلس الأمن مزيداً من الاهتمام.

فالصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يزال يشكل قضية محورية للسلام والأمن في الشرق الأوسط. ويجب أن تشمل التغييرات التي نشهدها في المنطقة حلا لذلك الصراع. وتشكل معالجة هذه المشكلة الأساسية السبيل الوحيد لكفالة أن تسفر هذه التغييرات عن تحقيق السلام المستدام. ولا تزال الأنشطة الاستيطانية المتواصلة والمتسارعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثل العقبة الرئيسية أمام السلام. ولا يمكن وصف المطالبة بوقف الأنشطة الاستيطانية هذه بأنها تمثل شرطا مسبقا لإجراء المفاوضات. فهذه أعمال غير مشروعة، وتشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة. ووفقا للاتفاقية، فإنه يتعين على جميع الأطراف كفالة احترام الاتفاقية في جميع الظروف. فهذه ليست مسألة سياسية فحسب، بل هي تأييد للقانون الإنساني الدولي. وعليه، ترحب أيسلندا بالقرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في جنيف بشأن إجراء تحقيق دولي في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحث إسرائيل على التعاون مع فريق تقصي الحقائق.

ونشجع أعضاء مجلس الأمن على قبول دعوة الرئيس عباس لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت ممكن. فهذه الزيارة تعطي الأعضاء فرصة للاطلاع بأنفسهم على الحالة الميدانية، ولمعرفة كيف أن المستوطنات والجدار والحواجز ونقاط التفتيش، وشبكة الطرق المنفصلة للمستوطنين، تعمل جميعا على ترسيخ الاحتلال بطريقة منهجية، وتقوض حل الدولتين بشكل خطير. وسيبدي مجلس الأمن بقبوله لتلك الدعوة استعداده لدراسة الحالة الميدانية بصورة مباشرة.

ويبدو في هذا الوقت أن جميع المحافل مغلقة أمام الفلسطينيين. فقد مورس حق النقض مسبقاً ضد طلب عضويتهم في الأمم المتحدة. وقد برهن الفلسطينيون على استعدادهم للتفاوض على أساس القانون الدولي وخريطة الطريق، غير أن المفاوضات ليست بالأمر السهل مع استمرار أنشطة الاستيطان بلا هوادة. وكان قد مورس حق النقض ضد مشروع قرار بشأن المستوطنات في العام الماضي، ولا يزال يستمر تشريد الفلسطينيين من منازلهم بطريقة غير مشروعة.

وتلقي الحالة الراهنة بآثار سلبية للغاية على المجتمع الدولي. وينبغي أن يجدد مجلس الأمن التزامه بتسوية الصراع وإبلاغ بقية الأعضاء بالطريقة التي يعتزم بها المضي قدما في ذلك الصدد. والفلسطينيون تواقون إلى الحرية والكرامة، ويواصلون التطلع إلى الأمم المتحدة أملا في مساعدتهم على تحقيق حقهم في تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال. وتؤيد أيسلندا تماما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتكرر دعوتها إلى مجلس الأمن أن يوصي الجمعية العامة بأن تقبل فلسطين بصفتها الدولة العضو الـ ١٩٤ في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن استمرار عدم استئناف مفاوضات السلام بصورة فعلية وجادة بين إسرائيل والفلسطينيين. وتقع على عاتق كلا الطرفين مسؤولية تجاه تحقيق سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط. ولا تزال الأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين في جنوب إسرائيل تتواصل من قطاع غزة وسيناء. وذلك أمر غير مقبول مطلقا. ومع ذلك، فإن توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يزال مستمراً، وهو يشكل في الوقت الحاضر أكبر عقبة في طريق السلام.

ويتعين على إسرائيل أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي المستمر بشأن الامتثال للقانون الدولي والتقيد بالتزاماتها الدولية. فلا يمكننا أن نقبل استمرار تطويق القدس الشرقية بالمستوطنات، لأن ذلك لن يترك مجالاً لبناء أي عاصمة لدولة فلسطينية في المستقبل، علاوة على تجزئة الأراضي الفلسطينية. والمستوطنات الإسرائيلية غير شرعية بموجب القانون الدولي والإسرائيلي على حد سواء، ويجب هدمها وفقاً لما قضت بذلك المحكمة العليا الإسرائيلية.

ولا تتوافق الإجراءات الميدانية المتخذة حاليا مع مفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى حل للصراع على أساس الدولتين. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال غير المشروعة والأحادية الجانب، التي تهدف إلى تغيير الحالة الميدانية، واستباق نتائج المفاوضات بكل بساطة. ويتعين أن تتخذ القرارات بشأن الأرض والحدود عبر المفاوضات. وكذلك الحال بالنسبة لبقية قضايا الوضع النهائي.

إن التوسع الاستيطاني في الوقت الحالي يدفع الجانب الفلسطيني إلى الاستجابة عبر تدويل الصراع. ويثير ذلك التوسع الرأي العام على نحو متزايد، ويسهم في عزل إسرائيل داخل المنطقة وخارجها. ويواجه الزعماء الأوروبيون ضغوطا متزايدة جراء الأسئلة التي توجه إليهم فيما يتعلق بعدم فعل شيء لمساءلة إسرائيل عن أفعالها. وذلك يهدد استقرار السلطة الفلسطينية والجهود الفلسطينية المبذولة من أجل إعادة بناء الدولة. وربما يؤدي ذلك إلى إثارة موجات من الاضطرابات التي تصعب السيطرة عليها في المنطقة، بالإضافة إلى انهيار آليات الأمن الحالية.

وقد اجتمع فريق دعم المانحين للأراضي الفلسطينية في ٢١ آذار/مارس في بروكسل لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. ودعا الفريق الجهات المانحة إلى زيادة دعم الميزانية لتغطية العجز المتوقع في الميزانية المتكررة. ودعا أيضاً كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تنفيذ تحسينات في آلية تحصيل الضرائب وتحويل الأموال. ودعا الفريق أيضا إلى زيادة حصول السلطة الفلسطينية والمستثمرين على الفرص الاقتصادية في المنطقة التي لا تزال تحت الإدارة الإسرائيلية، وهي تشكل حوالي ٤٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية.

لقد أحرز تقدم هام فيما يتعلق بتيسير استيراد السلع إلى غزة، وبالتالي فقد تحسنت ظروف معيشة السكان هناك.

ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود كي تحقق غزة إمكاناها الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لرفع الحصار المفروض، مع أخذ التحديات الأمنية بعين الاعتبار.

وأخيرا، أود أن أتكلم بإيجاز عن سوريا. فوقف العنف لم يكتمل بعد. ويجب على السلطات السورية التي فقدت مصداقيتها سحب قواها الأمنية وأسلحتها الثقيلة فوراً من المناطق المأهولة بالسكان والعودة إلى ثكناتها. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة كوفي عنان من أجل وقف إراقة الدماء في سوريا وتيسير عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية. ونرحب باعتماد القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) ونشر ما يصل إلى ٣٠٠ مراقب عسكري وخبراء مدنيين لمراقبة التنفيذ الكامل لاقتراح السيد عنان المؤلف من ست نقاط. ونأمل أن تسهم هذه الجهود بشكل إيجابي، وأن تؤدي إلى تهيئة الظروف المواتية لإحداث تحول سياسي هادف في سوريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد لارام (قطر): أهنئكم، على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى ما قمتم به من إدارة ناجحة لعمله، لا سيما التقدم المحرز على صعيد الحالة في سوريا.

وأشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

وأتقدم بأحر التعازي لباكستان حكومة وشعباً إثر حادث تحطم الطائرة الذي وقع خلال الأسبوع الماضي.

بغض النظر عما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، تبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية بالنسبة للسلم والأمن التي تشغل هذه المنطقة. وقد شهدت نهاية العام الماضي زخما جديدا في الدفع نحو التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعد بيان المجموعة الرباعية الصادر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، الذي اقترحت فيه خطة وفق جدول زمني لتنشيط المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تهدف إلى التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام ٢٠١٢ يشمل المسائل الرئيسية. وهذا ما استتبع العودة إلى المفاوضات بعد توقف طويل، حيث بدأت بالمحادثات الاستكشافية برعاية أردنية مشكورة.

وقد أظهر الجانب الفلسطيني رغبة في مفاوضات جدية مباشرة ومثمرة. واستجابة لما طلبته المجموعة الرباعية، قدم الجانب الفلسطيني في كل جولات التفاوض رؤيته وتصوره لحل القضيتين الأبرز، وهما الحدود والأمن. وقد تم توضيح هذا الموقف الفلسطيني على أعلى مستوى في الرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني، السيد محمود عباس، الأسبوع الماضي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، أعاد فيها التأكيد على مبادئ عملية السلام التي أصبح الجميع يعرفها ويقر بها، وشددت على التزام الجانب الفلسطيني بتلك المبادئ وبالوحدة الوطنية التي تضمن احترام الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل. وأوضحت كيف أن الممارسات الإسرائيلية تعمل على إفراغ السلطة الفلسطينية من صلاحياتها. وفي المقابل، لم يقدم الجانب الإسرائيلي شيئا مكتوبا، واكتفى بإعلان إصراره على الاحتفاظ بسيطرته على منطقة الغور والحدود الشرقية.

وعلى الأرض، استمرت الحكومة الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني بمعدلات خطيرة للغاية، وحتى بعد لقاءات عمان. لقد أكد المجتمع الدولي بصوت واحد على خطورة استمرار الاستيطان على عملية السلام، لأنه يقوض حل الدولتين من خلال فرض أمر واقع يجعل من المستحيل بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وهذا ما يجعل

من المفاوضات أمرا غير ذي مغزى ولا طائل من ورائها ويؤكد عدم وجود نية حقيقية لدى الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، لتحقيق السلام. وبالتالي فلا مناص من الإقرار بكل موضوعية بأن الجانب الإسرائيلي يتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل المحادثات وتجميد المفاوضات، وبالتالي وصول عملية السلام إلى طريق مسدود.

ومن هذا المنطلق، نكرر مطالبتنا الدول التي رعت مقترح المجموعة الرباعية والتي تؤمن بالحل التفاوضي بأن تتحرك لوضع الضغوط السياسية اللازمة لإنجاح ذلك المسعى. كما نطالب بدعم قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير، القاضي بإرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية.

وإن كان المجتمع الدولي مجمعا على الملامح الأساسية للحل النهائي - وهو من جميع وجهات النظر، حل الدولتين - فإن الإصرار على رفض المسعى الفلسطيني للاعتراف بدولة فلسطين دولة مستقلة لا يخدم ذلك الحل. ونغتنم هذه الفرصة لنجدد الدعوة للدول التي لم تعترف بعد بفلسطين أن تقوم بذلك. كما ندعو هذا المجلس الموقر إلى عدم عرقلة الطلب الفلسطيني في سبيل حصوله على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لأن من شأن هذا الاعتراف المساهمة في تحقيق الحل السلمي الشامل والعادل والمستدام.

ونذكر بأن حل الأزمة في الشرق الأوسط يعتمد على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري المحتل وما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل، ووقف إسرائيل انتهاكاتها للسيادة اللبنانية، وجميع الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وللشرعية الدولية، ممثلة بقرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إذ لم تتوقف إسرائيل عن خرق القرار بانتهاك السيادة اللبنانية بعدة أشكال، كان آخرها قيامها بشق طريق في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.

تظل مسألة القدس شاغلا أساسيا للشعوب العربية والإسلامية، التي يثير قلقها تصعيد السلطات الإسرائيلية للتدابير غير القانونية التي تهدف إلى تهويد القدس المحتل. وقد عقد في الدوحة في شهر شباط/فبراير الماضي، المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، وذلك بمبادرة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، الذي أكد أن القدس ستظل مدينة عربية إسلامية ومسيحية بمساجدها وكنائسها، وأن الإسرائيليين لا يدركون أن لا دولة فلسطينية بدون القدس، ولا قدس بدون الأقصى. كما حث المجتمع الدولي على التعبير عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة، وطرد سكانها العرب منها وسحب هوياتهم بهدف تهويدها، ذلك لأن تلك المحاولات تخالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق القانون الدولي، وتناقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تقوض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي.

منذ اندلاع الانتفاضة السلمية للشعب السوري الشقيق، في شهر آذار/مارس ٢٠١١، عبرت دولة قطر عن قلقها العميق جراء ما يجري في بلد عربي شقيق وعزيز، وطالبت بوقف نزيف دم الشعب السوري ووضع حد لانتهاكات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وسعت دولة قطر جاهدة إلى القيام بدور ايجابي لحل الأزمة، بما يجنب البلد كوارث مستقبلية، إلا أن السلطات السورية، للأسف، قررت منذ اليوم الأول اللجوء إلى الحل القمعي بالقتل والاعتقال والتعذيب، على أمل إخماد المظاهرات. كما وصفت المتظاهرين العزل بأنهم عبارة عن جماعات

مسلحة وإرهابية. وعلى إثر ذلك، لجأ البعض في سوريا للدفاع عن النفس، وهو حق مشروع، خاصة وأنه كان رد فعل على التصرف السلبي للسلطات السورية.

لقد أكدت دولة قطر مرارا على تماسك الشعب السوري ووحدته وسيادة سوريا الشقيقة واستقلالها ووحدة أراضيها، وعلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما دعمنا جهود جامعة الدول العربية لحل الأزمة، نستمر اليوم في دعم الجهود الدولية، وعلى رأسها جهود السيد كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، التي تقوم أساسا على خطة العمل العربية التي أقرها الجامعة العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

وكذلك ندعم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بشأن إرسال بعثة مراقبين إلى سوريا. ونأمل مخلصين، في هذا الصدد، أن تنجح البعثة في مهامها. إلا أن التجارب السابقة علمتنا أن منح السلطات السورية الفرصة تلو الأخرى لا يؤدي إلا إلى إخلافها لوعودها واستمرارها في إعمال آلة البطش بحق شعبها. فمنذ الموعد المحدد لوقف العنف في يوم ١٠ نيسان/أبريل، واصلت الحكومة خرقها لالتزاماتها وأبقت على القوات العسكرية في المراكز السكنية وواصلت قصف المدن بالأسلحة الثقيلة بل وبالطائرات المروحية.

كما واصلت حملات الاعتقال والتعذيب والانتهاكات الأخرى التي تؤكد على عدم الالتزام بأي من البنود الستة لخطة المبعوث الخاص المشترك، كما أشارت إلى ذلك رسالة الأمين العام المقدمة إلى المجلس في ١٩ نيسان/أبريل (S/2012/238). وهذا كله لا يبشر بنجاح البعثة، ويستدعي أن يقوم المجتمع الدولي، بما فيه مجلسكم الموقر، باتخاذ إجراءات حازمة لحماية الشعب السوري في حال عدم امتثال السلطات السورية لأحكام القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، ولجميع بنود خطة عنان كوحدة متكاملة، ضمن جدول زمني محدد.

ومع هذا كله، فإننا دائبون على الدعوة إلى الحل السلمي الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري ويحاسب الذين قتلوه وانتهكوا حقوقه وحرياته وكرامته. ويجب لتحقيق ذلك الحل، أن تلتزم الحكومة السورية بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف والقتل وحماية المدنيين السوريين وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى، وضمان حرية التظاهرات السلمية والإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث والسماح بحرية دخول وتنقل وسائل الإعلام، والسماح بالدخول الفوري للمساعدات الإنسانية ومنظمات الإغاثة العربية والدولية.

لقد وجه ممثلو السلطات السورية لبلدي عدة اتهامات باطلة، الهدف منها تشويه الحقائق على أرض الواقع، ومحاولة بائسة لصرف أنظار المجتمع الدولي عن المجازر الفظيعة التي ترتكبها هذه السلطات بحق الشعب السوري الشقيق. ولبلادي مواقف مشهود لها مع سوريا، قبل الأزمة وخلالها، لا يُنكِرها إلاّ جاحد. وهنا نتساءل، أيُّ إرهاب يعرفه العالم أسوأ من قصف البيوت والمساجد والكنائس بالدَّبابات وقذائف الهاون والمدافع والطائرات؟

الرئيسة (تكلّمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المُعلِّمي (المملكة العربية السعودية): أودُّ أن أتقدَّم إليكم أولاً بخالص التهنئة على تولِّيكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقْد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. كما أتقدَّم بالشكر والتقدير إلى السِّير مارك لايل غرانت، الممثِّل الدائم للمملكة المتحدة، على ترؤُّسه أعمال المجلس في الشهر

الماضي. وأودُّ أن أوضح تأييد بلادي لما ورَد أو سيرِد في بيانات المتكلِّمين باسم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

إنَّ الحالة في الشرق الأوسط تتَّسم اليوم، أكثر من أيِّ وقت مضى، بمشاعر الإحباط الشديد، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، الذي أصبح أطول احتلال يشهده العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولقد علَّق شعب فلسطين آمالاً عريضة على الأمم المتحدة بأن تنقذه من محنته وتُنهي معاناته، وما فتئ يتمسَّك بغصن الزيتون وخيار السلام، لكنَّ آمال هذا الشعب لا تزال حبيسة أدراجكم وأسيرة إحجامكم عن التعامل مع الاحتلال بجدِّية وحزم.

ومن المؤسف أنَّ سلطات الاحتلال مستمرَّة في أساليبها المقيتة، المتمثِّلة في التهجير والطرد والاعتقال التعسُّفي وإساءة معاملة السجناء، فضلاً عن استمرارها في بناء المستوطنات وتوسعتها. فبالأمس القريب، قامت إسرائيل بطرد أسرتَين فلسطينيَّتَين في وضَح النهار من منزلَيهما في القدس الشرقية، وأصدرت تراخيص البناء لمزيد من المستوطنات، بهدف تهويد القدس، وترسيخ احتلالها وفرْض الأمر الواقع على سكانها. كما تُواصل إسرائيل عدم الاكتراث ببيانات المجموعة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط، وآخرها البيان الصادر في الحادي عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٢، والذي لا يرقى، بحدِّ ذاته، إلى تطلُّعات الشعب الفلسطيني.

إنَّ المملكة العربية السعودية، بحُكْم مسؤوليتها عن الأراضي المقدَّسة في مكَّة المُكرَّمة والمدينة المُنوَّرة، تنظر باهتمام بالغ وقلق عميق إلى استمرار إسرائيل في الاعتداء على القدس الشرقية عموماً، وعلى الحرم الشريف خصوصاً، وفي المحاولات المستمرَّة لهدمه وحرْقه وتدنيسه وتقويض أساساته. كما أننا نلفِت الانتباه إلى مخطَّطات تنوي إسرائيل تنفيذها، لتوسيع حلقة الهدم والتهجير وتكثيف الاستيطان.

لقد تبنَّت الدول العربية مجتمعة مبادرة المملكة العربية السعودية، الرامية إلى إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي بجميع جوانبه، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل، ومزارع شبعا وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية. وهي مبادرة حظيت بقبول دولي واسع، لكنها لم تَلْقَ من إسرائيل سوى الصَلَف والإعراض. وإننا نناشد مجلسكم الموقَّر ألاَّ يكتفي بعقْد مثل هذه المراجعات الروتينية، وأن يعمل على اتِّخاذ الإجراءات الكفيلة بفكِّ الحصار عن قطاع غزّة، وإزالة المستوطنات، وإنهاء الاحتلال، والاعتراف بدولة فلسطين المستقلَّة على الأراضي الفلسطينية، ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبعاصمتها القدس الشريف، وقبول العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة ومنظماتها.

لقد تأخَّرتم كثيراً في القيام بذلك، ونأمل ألاَّ يطول انتظار الشعب الفلسطيني والعالم أجمع لعدالتكم وحزمكم وتصميمكم.

واسمحوا لي أن أتطرَّق إلى مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طُنْب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. فهذا الاحتلال يمثِّل جزءاً من مسلسل التهديدات التي توجِّهها إيران إلى دول الخليج العربي. كما أنَّ زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية، تشكِّل استفزازاً غير مقبول، وتعنُّتاً لا ينمُّ عن حُسْن النوايا. ونحن نؤيِّد مسعى دولة الإمارات العربية المتحدة، للعمل على حلِّ هذه القضية سِلمياً، عن طريق التفاوض أو التحكيم، وندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى تغليب الحكمة وحُسْن الجوار، والسعي

إلى التعاون مع دولة الإمارات، في سبيل التوصُّل إلى حلٍّ مُنصِف لهذه القضية.

أمَّا في سوريا، فبالرغم من ارتياحنا لصدور قرارَي مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، الخاصَّين بإرسال بعثة من المراقبين الدوليين، لمتابعة تطوُّرات تنفيذ مبادرة المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان، ومع التأكيد على تأييدنا الكامل لجهود السيد عنان، فإننا نلاحظ أنَّ الحكومة السورية لا تزال ماضية في ممارسة العنف ضدّ أبناء شعبها، مستخدمة الآليات الثقيلة في قصف الأحياء السكنية والقرى وتجمُّعات المواطنين، وهي مستمرَّة في الاعتقالات بدل الإفراج عن المعتقَلين. ومن الواضح أنَّ الحكومة السورية لا تفي بتعهُّداتها التي قدَّمتها إلى العالم بوساطة السيد كوفي عنان.

لقد آنَ الأوان لكي تَكُفَّ حكومة سوريا عن توجيه فوهات بنادقها نحو صدور أبناء شعبها. فإرادة الشعوب لا تُقهر، وأنظمة القمع لم يَعُد لها مكان في حاضرنا المعاصر. وإننا نطالب مجلس الأمن بألاَّ يسمح للسلطات السورية بأن تمارس محاولات المماطلة والتسويف، وأن تتنصَّل من التزاماتها، كما فعلت مع المبادرات العربية، وبألاَّ يقتصر ردُّ فِعْل المجلس على منْح هذه السلطات مهلة تلو أخرى، وهي مُهَل تأتي على حساب أرواح الشباب والأطفال والنساء في سوريا.

إنَّ العالم يتابع ما يحدث في الشرق الأوسط. والمجتمع الدولي، ممثَّلاً بمجلسكم الموقَّر، مدعوٌّ، أكثر من أيِّ وقت مضى، إلى إثبات سيادة القانون الدولي، وتحقيق تطلُّعات شعوب الشرق الأوسط إلى الحرية والعدالة والاستقلال الوطني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى مجلس الأمن.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

استمعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مؤخرا إلى بيان من السيدة حنان عشراوي، وهي ممثلة بارزة لهذا الشعب، والذي أبلغت فيه اللجنة بأن نافذة تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين تنغلق بسرعة نظرا لشراهة دولة إسرائيل التي تختار النزعة التوسعية والقمع بدلا من احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

ودولة إسرائيل منخرطة في نظام قائم على الإقصاء. والقوانين التمييزية تتزايد. فقنوات الاتصال المخصصة لاستخدام المستوطنين حصرا والقواعد المختلفة للمستوطنات من جهة وللقرى الفلسطينية من جهة أخرى والسياسات المتعمدة لترك الشعب الفلسطيني فريسة للهجمات العنيفة من قبل المستوطنين ونقاط المراقبة والتفتيش القائمة على العزل والاعتقالات التعسفية للأطفال والمسنين والنساء – هي جميعا ممارسات لاإنسانية من جانب دولة تصف نفسها، للمفارقة، بأنها ديمقراطية. ليست هناك ديمقراطية عندما تفضل القوانين والسياسات واستخدام القوة جماعة على أخرى، فارضة الفصل الديني والعرقي، وعندما يتعرض شعب مثل الشعب الفلسطيني البطل للقهر والاستغلال والتمييز.

لا بد من وضع حد للمأساة الفلسطينية من خلال تحقيق سلام شامل ودائم، والذي يجب أن يكون

سلاما عادلا في المقام الأول. وللأسف، فإن لدينا حاليا هيكلا عالميا للسلطة ينتهك، عن طريق إساءة استخدام القوة العسكرية الإمبريالية، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تهدف إلى فرض الذل الدائم على الشعب الفلسطيني. والعالم أجمع يهيب بمجلس الأمن أن ينفذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بالحالة الفلسطينية. وفنزويلا تعيد التأكيد أيضا على أهمية أن نعقد، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، مؤتمرا للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك بهدف تحديد السبل لضمان الامتثال للاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ومجلس الأمن لا يزال غير مبال بالانتهاكات المنهجية التي ترتكبها دولة إسرائيل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لماذا هذا الإفلات من العقاب؟ لماذا هذا التقاعس من قبل المجلس؟ إننا نأسف لأنه بسبب تواطؤ قوة سياسية وعسكرية، يتم تجاهل جميع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، فإن الحاجة الملحة إلى المضي قدما نحو نظام دولي جديد، مبني حقا على المساواة القانونية بين الدول وتسوده المبادئ الأساسية للقانون الدولي، واضحة. وفنزويلا تؤكد مجددا دعمها للاعتراف بالدولة الفلسطينية بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إن المحاولات الجارية لانتهاك السلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية وسيادتها تدعو إلى القلق. وتطلعات سوريا المشروعة إلى استعادة السيطرة على مرتفعات الجولان يغطي عليها جدول الأعمال التوسعي لإسرائيل في الشرق الأوسط. ومن المؤلم والمؤسف أن نرى الصراع المؤسف يسبب المعاناة للشعب السوري – وهو شعب محب للسلام ويدافع بنبل عن سيادته وحقه في تقرير المصير. ونحن متفائلون بشأن أعمال التيسير التي يقوم بها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان. ويجب على المجلس أن يسهم بشكل لا لبس فيه في تنفيذ خطة النقاط الست التي اقترحها والتي لقيت ترحيبا من حكومة الرئيس بشار الأسد.

ونحن نؤيد وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي وسلمي، من خلال الحوار، للصراع في سوريا من أجل المضي قدما نحو إجراء إصلاحات ديمقراطية دون تدخلات تفرضها المصالح الإمبريالية. وبلدي ينوه بالجهود التي بذلتها الحكومة السورية لإجراء هذه الإصلاحات.

ونأمل أن يسهم القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، المتخذ في ٢١ نيسان/أبريل، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا – التي ستضم مراقبين عسكريين غير مسلحين والذي رحبت به الحكومة السورية – في التغلب على الأزمة. ويجب ألا نتوقف أبدا عن السعي من أجل السلام. غير أنه مما يدعو إلى القلق أنه يجري عمدا تقويض أعمال التيسير التي يقوم بها كوفي عنان وجهود السلام التي تبذلها بعض البلدان. فدعاة الحرب لا يريدون السلام في سوريا؛ بل يريدون تغيير النظام وهو أمر سيؤدي، لو تحقق، إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وتشجيع عدوان دولة إسرائيل على الشعب الفلسطيني. وجمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد من جديد أن من حق الشعب السوري أن يقرر مصيره ديمقراطيا ودون تدخل. ونعتقد أن حكومة الرئيس بشار الأسد هي الممثل الشرعي لشعبها.

كما ندين الانتهاكات المستمرة لسيادة لبنان والانتهاكات المتكررة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد من جديد التزامها بسيادة واستقلال ووحدة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولا، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم أيضا على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط.

ببالغ القلق والإحباط المتزايد، نواصل معالجة الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى ما لا نهاية. وللأسف، فإن السياسات غير القانونية والاستفزازات المستمرة وأعمال التحريض من قبل النظام الإسرائيلي ومستوطنيه المتطرفين ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته لا تزال تؤدي إلى تفاقم التوترات وإثارة الحساسيات الدينية، مما ينذر بالمزيد من زعزعة الاستقرار والتوتر على أرض الواقع. يتمثل التطور المقلق للغاية في ذلك الشأن في استمرار النشاط غير القانوني بجوار المسجد الأقصى وقبة الصخرة، في القدس المحتلة، التي تواصل فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحام المسجد الحرام، واستخدام القوة ضد المئات من المصلين الفلسطينيين، خصوصا خلال صلاة الجمعة وبعدها. ووفقا للتقارير، تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع وتلقي قنابل يدوية وتستخدم القنابل الصوتية وتطلق الرصاص المطاطي على المصلين، محدثة الخوف والارتباك في صفوفهم.

يتعيّن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يلتفتا إلى تصاعد التوتّرات والمواجهات داخل المسجد الأقصى وحوله، حيث لا يزال هذا المكان المقدس، إلى جانب باقي الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتعرض للتهديد والتحريض والتدنيس على أيدي المستوطنين المتطرفين، فضلا عن استفزاز المسؤولين الصهاينة المستمر. وأدى ذلك إلى قلق متصاعد، ليس فقط لدى الشعب الفلسطيني، بل وسط الشعوب المسلمة في العالم قاطبة، جراء احتمال تزايد الأزمات في تلك الأماكن المقدسة.

ويتمثل المصدر الآخر للقلق العميق في توسيع المستوطنات غير القانونية، الذي لا يزال يجري على نطاق غير مسبوق، حيث نما عدد الوحدات السكنية التي تشيد في الضفة الغربية ليصل إلى الآلاف خلال عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢. والتشييد المحتمل للآلاف من الوحدات السكنية سيغير بالتأكيد تقريبا، الواقع الجيوسياسي على الأرض. وبالإضافة إلى التوسيع الذي جرى دون انقطاع للمستوطنات، فقد جرى هدم المباني والمساكن الفلسطينية في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية. علاوة على ذلك، صاحبت توسيع المستوطنات، زيادة منهجية في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. ونجم عن تلك الأنشطة معاناة مستمرة للشعب الفلسطيني. بينما تعد المستوطنات خاطئة من الناحية الأخلاقية، فهي أيضا غير قانونية طبقا للقانون الدولي، لأنها تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وتخالف التزامات النظام الإسرائيلي. في ذلك الصدد، تدعم جمهورية إيران الإسلامية الإجراء الذي اتخذته حركة عدم الانحياز، والمتمثل في الطلب من سويسرا بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، عقد مؤتمر في أقرب فرصة ممكنة للدول المتعاقدة السامية في الاتفاقية، لأغراض دعم الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على الأطراف السامية المتعاقدة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس

الشرقية، وذلك طبقا للتوصيات الواردة في قراري الجمعية العامة ٦٤/١٠ و ٦٤/٢٥٤.

والحالة في غزة ليست أفضل مقارنة بالضفة الغربية. حيث شهد قطاع غزة خلال الشهرين الماضيين، قصفا وهجمات نفذها النظام الإسرائيلي. وجرى استهداف العديد من المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال، وهدمت العديد من المنازل. ويستمر حرمان ما يزيد عن ١,٥ مليون فلسطيني من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الوقود المستخدم لإنتاج الكهرباء. وحتى الآن، لا تزال نداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، الداعية إلى وقف الأنشطة غير القانونية، تلقى آذانا صماء من قبل النظام الإسرائيلي، مع انتهاك منهجي لحقوق الإنسان.

يتعين مساءلة النظام الإسرائيلي على كل جرائم الحرب تلك، والأعمال الإرهابية التي تقترفها الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ويتعين تقديم مرتكبي تلك الأفعال للعدالة. ولا مبرر لبقاء المجلس صامتا، إزاء مرتكبي تلك الأفعال. حيث تقع على المجتمع الدولي مسؤولية التحرك ووضع حد للانتهاك المتعمد لحقوق الإنسان والحقوق في الإغاثة الإنسانية.

إننا نرغب مخلصين في أن يخلي الصراع الذي طال أمده في الأراضي الفلسطينية المحتلة الطريق إلى إحلال السلام والازدهار الدائمين. ويتطلب ذلك بالطبع، بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة من أجل استعادة السلم والعدالة.

فيما يخص الحالة في سوريا، رغم أننا نعتقد أن الأزمة في ذلك البلد لا تمت بصلة إلى جدول الأعمال الذي بين أيدينا، ولأن بعض الوفود قد تطرقت إلى المسألة، أود القول إن بلدي يواصل متابعة التطورات في سوريا عن كثب. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين حل الأزمة الراهنة فقط من خلال حوار سياسي بقيادة سوريا عبر الوسائل السلمية. وقبل نحو أسبوعين، زار المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان إيران، والتقى مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، أكدوا له دعم إيران لمهمته وعبروا عن قلق إيران العميق بشأن العواقب الإقليمية لأي انتهاكات لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. نحن مسرورون لتعاون الحكومة السورية بشكل نشط وبناء مع بعثة السيد عنان، وأنها قد اتخذت خطوات إيجابية فيما يخص الامتثال لخطته. من جانبنا، فإننا على اتصال مع بعض الفاعلين الرئيسيين في الإقليم فيما يتعلق ببذل الجهود من أجل ضمان مشاركة بناءة وناجحة للأمم المتحدة، فيما يخص تبديد التوتر واستعادة السلام في سوريا.

فيما يتعلق بالادعاءات الباطلة لممثل إسرائيل ضد الطبيعة السلمية لأنشطتنا النووية، لا أنوي الخوض في إجابة مفصلة على هذه الادعاءات. لكن يكفيني القول إن تطوير النظام الإسرائيلي السري وحيازته غير القانونية لمئات الرؤوس النووية وترسانة أسلحة نووية، يشكل تهديدا للإقليم، فضلا عن السلم والأمن الدوليين. لقد تحدى النظام الإسرائيلي بوضوح طلب الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي دعته مرارا وتكرارا إلى التخلي عن الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. للأسف، فإن عدم تحرك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة للتعامل مع السياسات والممارسات الإسرائيلية، قد زاد من جرأة ذلك النظام الخطير. يظل السؤال متعلقا بكيفية إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، في الوقت الذي لا تزال فيه الترسانة الإسرائيلية الضخمة تشكل تهديدا للإقليم وخارجه.

أخيرا، أشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى الزيارة التي قام بها فخامة الرئيس أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران

الإسلامية إلى جزيرة أبي موسى. في ذلك الصدد، أود القول إن الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تشكل جزءا أزليا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية. ونرفض جملة وتفصيلا أي ادعاء مخالف. علاوة على ذلك، فإن الزيارة الأخيرة للرئيس وجميع باقي التدابير التي اتخذها السلطات الإيرانية في تلك الجزر الإيرانية، قامت بالكامل على أساس حقوق السيادة الإيرانية وعلى أساس مبدأ سلامتها الإقليمية، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي. إننا نشير هنا إلى أهمية علاقات الجوار الجيدة والأخوية القائمة بين جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة في الخليج الفارسي. وتتشاطر بلدان المنطقة الاهتمام المشترك بالأمن والاستقرار في الأجل الطويل. ولالتزامنا المستمر بإقامة علاقات أخوية مع جيراننا والشركاء الإقليميين، في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية، منظور إقليمي كذلك. ونأمل في أن يؤدي التفاوض البناء بين إيران والإمارات العربية المتحدة، إلى توسع أكبر في العلاقات في مختلف المجالات، وأن يساعد على إزالة أي سوء تفاهم بشأن تلك المسألة.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود، سيدتي الرئيسة، أن أنوه بعقدكم لهذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ويتوقع وفد بلدي أن تسهم جلسة اليوم في التوصل إلى تسوية عملية للمسألة الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. ونود أن نشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على ما قدمه من لمحة عامة عن الحالة الراهنة للقضية الفلسطينية.

كما نود أن نعرب عن كامل تأييدنا للبيان الذي أدلى به سعادة السيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد دعا المجتمع الدولي بالإجماع إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ولتحقيق ذلك الهدف، اتخذت العديد من القرارات في الأمم المتحدة وقدمت مجموعة من الاقتراحات، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، غير أن آفاق النجاح تظل غير واضحة.

يتواصل الاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين والقدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى، وأنشطة إسرائيل الاستيطانية على نحو خاص تتزايد، مما يشكل تحديا للمجتمع الدولي. وقد أدى ذلك إلى تعطيل عملية السلام ومصاعب خطيرة، بل تهديدات، للسلم والأمن في الشرق الأوسط. وفي هذا العام وحده، تسبب القصف الإسرائيلي لقطاع غزة واستمرارها في استخدام القوة بشكل غاشم في قتل العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. والحالة مماثلة في لبنان والجولان السوري المحتل. ويعزى ذلك تماما لمواصلة احتلالها من جانب إسرائيل وللسياسات الظالمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي تساند بفعالية السلطة القائمة بالاحتلال. ويعتقد وفد بلدي أن مجلس الأمن ينبغي أن يولي تلك المسائل ذات الأولوية القصوى ما تستحقه من اهتمام.

إن إنشاء دولة فلسطين المستقلة حق سيادي من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ويجب علينا أن ننهي الاحتلال العسكري الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين في أقرب وقت ممكن، بغية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير الوطني. وعملية السلام بين فلسطين وإسرائيل ينبغي أن تنفذ استنادا إلى تلك المبادئ.

كما يرى وفد بلدي أن مجلس الأمن ينبغي أن يولي الاهتمام الواجب لمسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، المدرجة على جدول الأعمال الدولي، وأن يحققها بدون تأخير، لا سيما وأن أكثر من ١٣٠ بلدا الآن اعترفت رسميا بالدولة الفلسطينية. وقد اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفلسطين باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة في عام ١٩٨٨، ومنذئذ وهي تقدم دعمها وتضامنها بدون تحفظ لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إنشاء دولته. وفي ذلك الصدد، يعرب وفد بلدي مجددا وبشكل حازم عن دعمنا المتواصل للقضية العادلة للشعبين الفلسطيني والعربي.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليوضح مرة أخرى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القائم على المبدأ، والمتمثل في ضرورة تسوية جميع النزاعات بصورة سلمية من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية، بدون تدخل من القوى الأجنبية. وفي ذلك السياق، يرى وفد بلدي أن المسألة السورية ينبغي تسويتها أيضا بطريقة سلمية من خلال الحوار، وبدون أي تدخل أجنبي، وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تنوه كندا بجهود المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بغية تسوية الأزمة في سوريا. ونرحب بقبول سوريا لخطة السلام، غير أننا نريد أن نرى أقوالها تقترن بالأفعال. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار حوادث العنف منذ بدء نفاذ وقف إطلاق النار، في ١٢ نيسان/أبريل، ونشعر بالانزعاج جراء التقارير التي تفيد بقيام القوات الحكومية بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، مما أجبر مراقبي الأمم المتحدة على المغادرة لضمان سلامتهم.

وترحب كندا بالقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع يوم السبت، والذي يأذن بإيفاد بعثة للأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار. ولا بد من وجود مراقبي الأمم المتحدة للمساعدة على تثبيت استقرار الحالة في الميدان. ونشجع الأمين العام على نشر البعثة حالما يرى أن الظروف الأمنية مواتية للقيام بذلك.

ونحث الرئيس الأسد على احترام تعهداته للمبعوث الخاص المشترك، وسحب القوات السورية من المناطق السكنية، وإنهاء سفك الدماء والوفاء بموافقته على السماح لمراقبي الأمم المتحدة بحرية الحركة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مدينة حمص التي مزقتها الحرب. كما ندعو المعارضة إلى إبداء ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار.

(تكلم بالفرنسية)

ظل الرئيس الأسد حتى الآن يستغل بكل استهتار مبادرات السلام بغية ربح الوقت، بدلا من اغتنام الفرص لإنهاء الأزمة من خلال الاعتراف بالمطالب المشروعة للشعب السوري. وقد حان الوقت لكي يقوم جميع أعضاء مجلس الأمن، ممن بمقدورهم التأثير على سوريا، بحثه على الوفاء تماما بتعهداته للمبعوث الخاص المشترك. وإذا لم يفعل ذلك، فسوء نيته سيكون واضحا للجميع، وسيتعين على مجلس الأمن اتخاذ إجراء حاسم لإنهاء سفك الدماء في سوريا. ولا تزال كندا ثابتة على موقفها المتمثل في أن الرئيس الأسد يجب أن ينهي العنف ويتخلى عن السلطة ويمكن من إجراء عملية انتقال سلمية إلى الحرية والديمقراطية في سوريا، تحترم فيها حقوق الإنسان لجميع أبناء شعبها، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية.

وفيما يتعلق بإيران، ترحب كندا بالدور الريادي الذي اضطلع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة الخمسة زائدا واحدا)، في إطلاق المناقشات مع إيران بشأن برنامجها النووي، وننوه بقرار إيران المشاركة في المحادثات مع المجتمع الدولي بدون شروط مسبقة. ونعتبر الجولة الأولى من المناقشات بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا خطوة أولى إيجابية صوب معالجة شواغل المجتمع الدولي العالقة بشأن أنشطة إيران النووية.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ تتجه الأنظار كافة الآن إلى الجولة الثانية من تلك العملية، التي ستعقد في أواخر أيار/مايو، نحث إيران على المشاركة بحسن نية واتخاذ خطوات هادفة صوب الامتثال لالتزاماتها الدولية في المجال النووي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن تشكل أساس أي اتفاق محتمل بين إيران والمجتمع الدولي. وامتثال إيران بصورة كاملة لالتزاماتها الدولية في المجال النووي هو التدبير الوحيد الذي سيؤدي إلى تخفيف الجزاءات الدولية المفروضة عليها. وكما قالت كندا ودول أخرى في السابق، إن تنفيذ الجزاءات ليس خطوة نتخذها باستخفاف. ونحن لا نرغب في معاقبة الشعب الإيراني، بل نريد إقناع القيادة الإيرانية بالامتثال لالتزامات إيران.

ولا تزال كندا تشعر بالقلق إزاء عدم اتخاذ الحكومة الإيرانية الخطوات الكافية لتحسين حالة حقوق الإنسان هناك. فنحن لا نزال نتوصل بالتقارير عن عدم وفاء إيران بالتزاماتها المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بأوجه الاختلال في نظامها القضائي. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لكفالة عدم نسيان حقوق الشعب الإيراني أو إهمالها بفعل الاهتمام بالمسألة النووية.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لا تزال كندا تدعم دعما كاملا جهود المجموعة الرباعية، ونرحب بمحاولاتها الأخيرة لتشجيع الطرفين على استئناف مفاوضات السلام المباشرة بدون تأخير أو شروط مسبقة، وفقا لبيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر SG/2178). ونتشاطر الهدف المتمثل في التوصل إلى نتيجة من خلال المفاوضات للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يمكن أن تفضي إلى وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في السلام والأمن.

وتدعو المجموعة الرباعية المانحين إلى تعزيز دعمهم للتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية حتى الآن بغية بناء مؤسسات الدولة واستتباب الأمن. وفي ذلك المجال، لا تزال كندا ملتزمة بتنفيذ مجموعة تدابير المساعدة لديها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار على مدى خمسة أعوام، دعما لما تبذله السلطة الفلسطينية من جهود لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة. ونحن نثني على التقدم الذي تم إحرازه، ونشجع استمرار الإصلاحات.

تحث كندا كلا الطرفين على اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة، وتجنب اتخاذ إجراءات من جانب واحد غير مفيدة ومكافحة العنف والتحريض على العنف من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى السلام بالتفاوض. نحن نشجع الطرفين على وقف المناقشة بشأن المفاوضات والجلوس على طاولة التفاوض دون شروط والتوصل إلى اتفاق نهائي. ليس هناك بديل قابل للتطبيق للحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض.

الرئيسة: والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيس، سأبدأ بياني بقراءة سطرين باللغة الإنكليزية من بيان السيد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وهو

البيان الذي ألقاه في بداية الجلسة الصباحية. قال السيد باسكو:

(تكلم بالإنكليزية)

”إن تحقيق وقف كامل ومستمر للعنف والبحث عن حل سلمي للأزمة في سوريا في صلب الجهود التي نبذلها في الشرق الأوسط“.

(واصل بالعربية)

هذا الكلام سيدتي الرئيسة فيه سلسلة من المغالطات الشكلية والجوهرية لأنها تسلط الضوء على وجود غياب في الفهم الحقيقي لدى مندوبي وممثلي الأمانة العامة لمضمون البند الذي نناقشه اليوم، وهو البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“. عندما يعتبر ممثل السيد الأمين العام أن الأولوية في هذا البند تذهب إلى وقف العنف في سوريا بعد يومين فقط من اعتماد المجلس لقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، يعني بتلك المسألة التي تكلم عنها السيد باسكو. فهذا يعني أن هناك مسألة خطيرة لا يمكن السكوت عنها. مسألة فيها تضليل وفيها تشويه لهذا البند الهام الذي توافقت ما يسمى بالأسرة الدولية قبل عقود من الزمن على اعتباره مخصصا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ولإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

إن وفد بلادي يشعر، مجددا، ببالغ القلق إزاء المحاولات المتعمدة لبعض الوفود لحرف مداولات مجلس الأمن المتعلقة ببند ”الحالة في الشرق الأوسط“ عن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله هذا البند. والمؤسف أن الأمانة العامة قد ذهبت في نفس الاتجاه، حيث بدأ السيد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطته الإعلامية بالحديث عن الوضع في سوريا، معطيا بذلك الأهمية الكبرى والأولوية لما يجري في سوريا من أحداث داخلية على حساب جوهر بند ”الحالة في الشرق الأوسط“ وهو البند الذي كما قلت قبل قليل يعني بشكل رئيسي بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة، وهي قضية دولية بلغت مراحل خطيرة جدا بسبب التعنت الإسرائيلي واستمراره في ارتكاب أعمال القتل الممنهج ضد المدنيين العرب الرازحين تحت الاحتلال الفلسطينيين منهم بشكل رئيسي والسوريين في الجولان السوري المحتل ورفض إسرائيل لتنفيذ مئات القرارات الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما أن هذه القضية تدخل، مباشرة، في صلب مهمة مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين وهي في الوقت ذاته القضية التي أُنشئ من أجلها البند موضوع النقاش، وظلت مُدرجة على جدول أعماله لعقود بدون حل. والآن يحاول البعض تغييب هذه القضية والتغطية على الفشل في حلها، من خلال زجّ مواضيع داخلية من خارج إطار هذا البند في مناقشات مجلس الأمن، وأما الهدف من ذلك أيها السادة فهو إضعاف مرجعيات هذا البند وصلته بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. ومن المحزن أن بعض المتكلمين العرب قد شاركوا في تمييع مرجعيات هذا البند وإضعافها من خلال الوقوع في فخ إقحام قضايا أخرى لا علاقة لها بإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وبذلك يكون بعض هؤلاء العرب قد شارك من حيث لا يدري في تسميم هذا البند وقتله رويدا رويدا.

والمثير للاستغراب في هذا السياق، أن بعض الدول التي تبدي حماسا زائفا منقطع النظير لحقوق الشعوب والحفاظ على حياة المدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان، هذه الدول تغضُ الطرّف بشكل فاضح ومريب عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتخلص من الاحتلال

الإسرائيلي. نعم إنه احتلال إسرائيلي وهذا الاحتلال قد أضحى مضاعفا فقد قسم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق تدعى (أ) (ب) (ج) (د) الخ حسب الأبجدية. الأراضي الفلسطينية هي عبارة عن مناطق من (أ) إلى (ي). وهي كلها على أي حال تحت الاحتلال. كما أنها لا ترى ضيرا في أن يقوم الاحتلال الإسرائيلي في تصعيد حملاته الممنهجة في قتل المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، وتسعير حملات الاستيطان التي تقوض أي أمل في قيام دولة فلسطينية وفي الوصول إلى سلام في المنطقة، والاستمرار في انتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، لا سيما في مدينة القدس.

في إطار نفس السياسة الإسرائيلية المستخفة بكل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا، وتستمر في سياسات الاستيطان والإرهاب وممارسة سياسة التمييز العنصري والقمع بحق المواطنين السوريين في الجولان والاستمرار في تقطيع أوصاله، وبناء جدار عازل وفصل عنصري في الجولان، شرقي بلدة مجدل شمس. و لم تكتف سلطات الاحتلال الإسرائيلية بذلك، بل امتدت سياساتها العدوانية لتشمل الأضرار بسبل عيش المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال، حيث رفضت السماح للمزارعين السوريين في الجولان السوري المحتل هذا الشهر بنقل حصادهم لهذا العام من التفاح إلى وطنهم الأم سوريا على الرغم من تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسماح بدخول الشاحنات المحملة بالتفاح التي انتظرت لمدة ثلاثة أسابيع في انتظار الموافقة الإسرائيلية التي لم تأت. وقد نقلنا إلى عناية الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن، من خلال عدد من الرسائل الرسمية، شكاوى بكل تلك الانتهاكات، إلا أنه وللأسف فإن هذه الشكاوى لم تلق آذانا صاغية. و لم يكتف ممثلو الأمين العام بعدم التطرق إلى تلك الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة في إحاطاتهم الإعلامية الشهرية أمام مجلس الأمن تحت بند ''الحالة في الشرق الأوسط''، بل تجاهلوا تماما الحديث عن الوضع في الجولان السوري المحتل وهذا ما فعله السيد باسكو، من جديد في إحاطته الإعلامية اليوم، في انتهاك واضح لواجباتهم ولاستحقاقات قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وكذلك في تجاهل مفزع لواجب الأمانة العامة بإحاطة أعضاء المجلس بشكل دوري عن آخر التطورات في الجولان السوري المحتل، وهو الأمر الذي ساهم في تشجيع إسرائيل على التمادي في سياساتها العدوانية وانتهاكاتها الفاضحة لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. حتى العبارة الروتينية التي كان يقولها بعض ممثلي الأمين العام، وهي ''لا يوجد شيء جديد في الجولان المحتل''، لم ترد اليوم في الإحاطة الإعلامية للسيد باسكو. وعودة الجولان السوري يجب أن تكون كاملة حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وهذا حق غير قابل للتفاوض. كما أن ما نطالب به من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل، كما تروج هي ومن يدعمها، بل أراضٍ وحقوق مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين.

إن قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) يفترضان في جميع الدول الالتزام بأحكامهما. والأمر المفاجئ هو قيام أمير قطر بعد يومين فحسب من اعتماد القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) بالإدلاء بتصريحات علنية تخالف روح ونص القرار، وتظهر بشكل فاضح النوايا المبيتة لدى السلطات القطرية في معارضتها لأي حل سلمي للأزمة في سوريا، حيث أطلق أمير قطر أحكامه المسبقة على مهمة المراقبين الذين وصلت الدفعة الأولى منهم إلى سوريا

قبل يوم واحد من تصريحاته تلك في العاصمة الإيطالية، روما، قائلاً:

"إن فرص نجاح خطة السيد عنان لا تتعدى نسبة ٣ في المائة. وأن الشعب السوري لا يلزمه دعم بالسبل السلمية، بل دعم بالأسلحة".

هذا الكلام صدر عن أمير قطر بعد يوم واحد من اتخاذ المجلس الموقر هذا للقرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢). واستمر المسؤولون القطريون في إطلاق تصريحات تخريبية وتشكيكية، سواء قبل صدور القرارين عن مجلس الأمن أو بعد ذلك. فقد شاركوا في اجتماعات اسطنبول وتونس وباريس. ويُذكِّر في هذا الصدد بأن قطر هي التي بادرت، بالتعاون مع السعودية، إلى إنهاء مهمة المراقبين العرب بعد أن ثبت أن البعثة العربية قامت بواجبها في كشف سياسات قطر والسعودية التي قامت، وما زالت تقوم، بتمويل المجموعات الإرهابية المسلحة ودعمها للإرهاب وسفك دماء السوريين.

والسلطات السعودية لا تتوانى عن قمع وقتل المتظاهرين السلميين في القطيف والعوامية، ومحاصرة المناطق التي تشهد مظاهرات عسكرية وترهيب المدنيين فيها، وملء السجون بالمعتقلين، حيث أن هناك ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ معتقل سياسي في السجون السعودية، وذلك بالإضافة إلى الممارسات التعسفية وحظر السفر على من يمارسون سلمياً حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي. بل إن بعض شيوخ السعودية قد أفتوا بشكل علني بجواز قتل وإبادة كل من يتظاهر أو يشارك في ذلك بأي طريقة كانت.

لست أريد أن أدخل في تفاصيل أكثر، لأنني سأقع في الفخ الذي وقع فيه ممثلو بعض الدول. أما الدول الغربية الأخرى التي تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في بلادي، فهي أكبر مساهم في تدهور تلك الأوضاع عن عمد، من حيث فرض حكومات تلك الدول لعقوبات اقتصادية ظالمة تؤثر على حياة المواطن السوري ولقمة عيشه، وذلك بقصد دفع هذا المواطن السوري إلى انتقاد حكومة بلاده وتحميلها مسؤولية الغلاء والضيق وعدم توفر المواد الأولية.

ومن المحزن أن حكومتي قطر والسعودية تشاركان بحماس في فرض هذه العقوبات المخزية على الشعب السوري، وتعملان على مدار الساعة على تهييج بعض الشرائح الفقيرة والضعيفة في الشارع السوري، وتضللان الرأي العام العالمي حول ما يجري في البلاد من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان تقوم بها جماعات مسلحة تمولها وتحميها حكومتا قطر والسعودية، وتروج لجرائمها تلك عبر وسائل إعلامها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن إيجاد حل شامل وعادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مطلوب لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام الدائم في الشرق الأوسط. والوضع القائم غير قابل للاستمرار. ففي الوقت الذي تمر المنطقة بأسرها بتغيير هيكلي، لا يمكن أن يظل هذا النزاع على حاله.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث انصب التركيز أساساً على التطورات في سوريا، استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون هوادة. وهذه الأنشطة تعوق تنشيط عملية السلام وتعرض رؤية حل الدولتين لخطر شديد، وتدمر بذلك آفاق السلام من أساسها.

إن جهود السلطات الإسرائيلية لإضفاء صبغة الشرعية على المستوطنات في إطار القوانين الإسرائيلية لا تغير تلك الحقيقة. وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة الرباعية، في اجتماعها مؤخراً في ١١ نيسان/أبريل، لم تطالب بوضع حد

للأنشطة الاستيطانية وعنف المستوطنين فحسب، بل طالبت كذلك بإعادة توحيد غزة والضفة الغربية. وعلى أي حال، لا يمكن التسامح مع لجوء أي طرف إلى العنف كوسيلة في التعامل مع النزاعات القائمة.

وحالة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تستحق هي الأخرى اهتماماً عاجلاً. فالإبقاء على أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني رهن الاعتقال ما زال أمراً يثير القلق. وهذه السياسات الإسرائيلية إنما تثير المزيد من الشكوك حول صدق موقفها إزاء عملية السلام.

إننا نأسف للتصاعد الخطير في العنف في قطاع غزة خلال الأشهر الأخيرة نتيجة للهجمات الإسرائيلية. والتحركات الانتقامية العشوائية وغير المتناسبة التي تقوم بها إسرائيل وتتسبب في سقوط الضحايا والجرحى بين المدنيين أمر لا يمكن قبوله. ونشير أيضاً إلى الأوضاع الخطيرة المترتبة على تدمير المنازل وتردي الخدمات الصحية والخدمات الأساسية الأخرى في غزة، ونشدد على مطالبتنا برفع الحصار غير المشروع.

وعلى المجتمع الدولي أن يكفل المساءلة، سواء عن الحصار أو الهجوم الإسرائيلي على السفن التي تنقل المساعدة الإنسانية في عرض البحر. وفي مثل هذه الظروف، نأمل أن تمهد الرسالة التي بعث بها الرئيس عباس إلى رئيس الوزراء نيتنياهو في الأسبوع الماضي لإحراز تقدم حقيقي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن تغتنم إسرائيل هذه الفرصة وتسهم في تهيئة مناخ مؤات.

وفي نفس الوقت، ستواصل تركيا دعم الجهود لتحقيق الوحدة في فلسطين. فالمصالحة الوطنية الفلسطينية تكتسي أهمية بالغة من حيث ضمان التوصل إلى سلام واستقرار شاملين ومستدامين. ولذلك، فإن إجراء تلك المصالحة وعقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في فلسطين ينبغي أن يحظى بدعم جميع أعضاء المجتمع الدولي دون تحيز.

وأود أيضا أن أشير إلى الحالة الخطيرة في سوريا، التي تشكل عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. ونولي أهمية قصوى للتنفيذ الفوري وبطريقة واضحة وقابلة للتحقق ولا جدال فيها للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما في ذلك جميع جوانب خطة المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان، المؤلفة من ست نقاط، التي أتاحت فرصة واعدة. ونأمل أن تتخذ الحكومة السورية فورا جميع الخطوات اللازمة. وندعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة السورية. وستواصل تركيا، إلى جانب العديد من الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، متابعة التطورات الجارية في سوريا عن كثب.

وقد أيدت تركيا منذ البداية التطلعات الديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط في نضالها من أجل حياة أفضل والعيش في مجتمعات تحظى فيها حقوق الإنسان بالاحترام الواجب ويسود فيها حكم القانون، وتشارك فيها الشعوب في تشكيل مصيرها. ونرى أن هذا المبدأ نفسه يجب أن ينطبق على تطلعات الفلسطينيين، التي لا ينبغي استمرار عدم تلبيتها. ويجب أن يتمكن الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، من ممارسة حقوقه الثابتة بصورة كاملة، وفقا للقرارات العديدة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ويجب على الفلسطينيين تحقيق هدفهم المتمثل في إقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام.

ترحب تركيا وتدعم بقوة الطلب الفلسطيني الهادف إلى نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس

محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وترى تركيا أن الوقت قد حان لأن تتبوأ فلسطين مكانها اللائق في الساحة الدولية بين مجتمع الأمم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد نونييز موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في رأينا أن هذه الجلسة قد عقدت في وقت مناسب للغاية، نظرا للحالة التي يرثى لها التي لا تزال سائدة في الشرق الأوسط. فتدهور الحالة منذ المرة الأخيرة التي اجتمع فيها مجلس الأمن للنظر في هذا الموضوع (انظر S/PV.6706) واضح للعيان. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تتسم بحالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

ولا يزال احتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية الأخرى يشكل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في المنطقة. ويجب على إسرائيل أن تضع حداً فورياً لوجودها غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها، متجاهلة بذلك نداءات المجتمع الدولي. ويجب عليها وقف بناء المستوطنات في فلسطين المحتلة. ويجب عليها أن تضع حدا لهجماتها ولاستخدامها العشوائي للقوة العسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وأن ترفع دون قيد أو شرط وبشكل كامل الحصار القاسي وغير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة.

وتكرر كوبا تأكيد دعمها لسعي فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن يعلن تأييده دون مزيد من التأخير لهذه المسألة، على النحو الذي يعبّر عن رغبة واضحة للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وإذا لم يحقق ذلك المسعى نجاحا حتى الآن، فإن ذلك يعود إلى التهديد باستخدام حق النقض من قبل دولة واحدة فحسب من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على الرغم من اعتراف ما يربو عن ١٣٠ دولة من جميع أنحاء العالم رسمياً بدولة فلسطين.

وليس مقبولاً أيضا الوضع الذي يستمر فيه اعتقال أكثر من ٤٠٠٠ من السجناء السياسيين الفلسطينيين والإذلال الذي يتعرضون له. فما الذي يعتزم مجلس الأمن القيام به حيال هذا الوضع؟ ولماذا لا تدين هذه الهيئة أوضاع هؤلاء المعتقلين على الفور وبشكل واضح؟

وتعيد كوبا تأكيد رفضها لبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بصورة غير شرعية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، والتي تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولميثاق وقرارات الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط لمطالب سوريا العادلة وحقها في استعادة سيادتها الكاملة على الجولان السوري المحتل.

ترفض كوبا سياسات التدخل وزعزعة الاستقرار في الجمهورية العربية السورية، التي تهدف إلى فرض تغيير النظام. وليس من مقاصد إنشاء مجلس الأمن – ولا ينبغي له – أن يكون أداة للحض على تغيير النظام في أي بلد من البلدان. فولاية مجلس الأمن إنما تكمن في تعزيز السلام وليس العنف. وهي ولاية لمنع زعزعة الاستقرار وحماية الأبرياء، وليس لأجل استخدامها أو التلاعب بها لخدمة أغراض سياسية. وهذه هي أيضا مسؤوليات الأمم المتحدة برمتها.

وندعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في ذاك البلد، في إطار الاحترام الكامل لحقوقه السيادية. وتتشاطر كوبا القلق بشأن موت الأبرياء في سوريا وفي أي مكان آخر في العالم.

وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا رفضنا القاطع لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر، بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي للجماعات

المسلحة غير النظامية. ذلك أن للتدخل من قبل القوات الأجنبية في سوريا عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط. وإذ نأخذ التجارب الأخيرة والسوابق العديدة التي نتجت عنها بعين الاعتبار - بما شهدناه من تلاعب بميثاق الأمم المتحدة، وكيل بمكيالين، وانتهاك صارخ للقانون الدولي - فإننا نكرر رفضنا لأية محاولة ترمي إلى تقويض استقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وتتمثل مسؤولية المجتمع الدولي تجاه دولة عضو في هذه الأوقات العصيبة في تقديم المساعدات من أجل دعم توطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد. ونعيد تأكيد ثقتنا في قدرة شعب سوريا وحكومته على حل المشاكل الداخلية بعيدا عن التدخل الأجنبي. وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة ذلك البلد العربي وحقه في تقرير مصيره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): أود في البداية أن أتوجه بتهاني وفد بلادي الحارة إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة لترؤسها مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وأشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح ولما قدمه لنا من معلومات هامة حول آخر التطورات في المنطقة.

هذا ويؤيد وفد بلادي بيانات المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تمر الإحاطات الشهرية والنقاشات المفتوحة لمجلس الأمن، وتتوالى اجتماعات الأطراف المؤثرة والمبادرات الصادقة من العديد من الجهات الإقليمية والدولية، وحتى على المستوى الفردي للدول، ونحن لا نزال نأمل في تغيير إيجابي في الميدان، ومؤشرات تُشجّع الجميع على بذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو تحقيق السلام، عبر حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام، وتحقيق حلم مشروع للفلسطينيين منذ عقود للاعتراف بدولتهم المستقلة ذات السيادة على أراضيها التاريخية وعاصمتها القدس الشرقية.

إلا أننا، مع الأسف، لا نزال نرى نفس المؤشرات الخطيرة، ونفس التعنّت الإسرائيلي وسياسة المماطلة في النهج المتبع إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وأعمالا في الميدان لا تنم عن نية صادقة لتحقيق السلام، بقدر ما ترسخ السياسة الاستعمارية الظالمة، التي تسلب الحقوق من المدنيين الأبرياء وتحد من حرياتهم، وتتسبب في قتلهم، وتطردهم من بيوتهم وتستولي على أراضيهم.

إن عالم اليوم، هو عالم أكثر توقا إلى الحرية وتحقيق العدالة والمطالب الشرعية للشعوب في العيش الكريم والتمتع بالحقوق والمساواة بين الأجناس واحترام الاختلافات العرقية والدينية والثقافية. ورغم ذلك، ورغم موجات التحرر من الظلم والاستبداد والقهر في شتى بقاع الأرض، فإن الشعب الفلسطيني الأبي لا يزال يناضل من أجل حق أساسي تنعم به الدول الأعضاء في منظمتنا، وهو حق العيش في أرض مستقلة ذات سيادة، وهو حق، على بداهته، يراه الفلسطينيون كحلم يبدو لهم أحيانا صعب المنال بسبب شح المؤشرات التي تبعث على الأمل واستمرار معاناتهم اليومية، وغياب مواقف دولية صارمة تعكس الحرص على نصرة المظلوم وتواجه سياسة الاستعمار القمعية بالوسائل المتاحة في نطاق الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي والمراجع الأساسية لعملية السلام.

وأمام هذا الوضع، فإن بلدي يود التأكيد على الآتي: شرعية طلب العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم

المتحدة وضرورة دعمه وتحقيقه. إن تونس تذكر بأهمية تحقيق هذا المطلب المشروع والشرعي تاريخيا وقانونيا وحتى أدبيا. وترى أنه من حق الشعب الفلسطيني الأبي أن ينعم بعد كفاح لعقود طويلة بالاعتراف بدولته الحرة المستقلة ذات السيادة المطلقة على أراضيه التاريخية، على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في كنف الأمن والسلام.

ويدعو بلدي إلى إيلاء هذا الطلب الأهمية التي يستحقها باعتباره رافدا مهما للسلام، وليس عاملا لتعطيله كما يرى البعض. كما أنه أبعد من أن يكون ضربا من ضروب الأعمال الأحادية، إذ أنه تم اللجوء إلى الأمم المتحدة في إطار احترام كامل للقواعد المعمول بها في هذا الإطار، كما أنه يحظى بدعم دولي واسع، مثلما عكسته المواقف بشأن العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو.

هذا فضلا عن اعتراف منظمات ومؤسسات دولية كالبنك الدولي بقدرة الفلسطينيين على بناء دولة مستقلة بفضل التقدم الذي أحرزوه في مجال بناء مؤسساتهم وفرض احترام القانون وتنمية الاقتصاد.

ثانيا، خطورة العمليات الاستيطانية على فرص بناء الدولة الفلسطينية وتحقيق السلام. إن جميع الدول تتفق، رغم الاختلاف النسبي في بعض المواقف والجزئيات، على أن الاستيطان لا يزال يمثل عقبة أساسية أمام استئناف مسيرة السلام. وتدين تونس، أشد الإدانة، تواصل الأعمال الاستيطانية، بل وتفاقمها خلال السنة الماضية والسنة الحالية، مما يتسبب يوميا في تقلص مخيف لمساحة الأراضي الفلسطينية التاريخية ويمس بصفة مباشرة النتائج النهائية لأية مفاوضات لحل الصراع.

كما لا يشك اثنان في مخالفة الاستيطان للقانون الدولي ولخريطة الطريق وبيانات المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، ومن ذلك أن اتفاقية جنيف الرابعة تنص في مادتها ٤٩ على أنه يحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها. كما أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أقر بعدم شرعية الاستيطان الذي اعتبره مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة عاملا أساسيا في تعميق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين.

وتدعو تونس إلى الوقف الفوري لأية أعمال استيطانية ولعمليات التهجير وتفريق الأسر وسلب الأراضي وممارسة العنف ضد الفلسطينيين من قبل المستوطنين.

ثالثا، خطورة عملية تهويد القدس وتغيير خصائصها الدينية والديمغرافية والجغرافية. تدين تونس بشدة مخططات تغيير خصائص مدينة القدس الدينية والديمغرافية والجغرافية التي انطلقت فيها سلطات الاحتلال منذ سنوات عديدة، وتواصل فرضها رغم النداءات المتعددة والمتكررة من المجتمع الدولي لرفعها.

رابعا، الرفع الكامل للحصار على قطاع غزة. يدعو بلدي إلى الإنهاء الفوري والتام للحصار الجائر على قطاع غزة، الذي لا يزال يتسبب في معاناة إنسانية لما يقارب المليوني فلسطيني. ورغم ادعاءات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن الإجراءات التي اتخذتها قد أسهمت في التخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة، فإن تقارير رسمية من جهات أممية تؤكد أن الحصار قد اشتد مؤخرا.

وختاما، فإن وفد بلدي يرى أن الجمود الخطير الذي يعرفه الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة على مستوى المسار السياسي، وغياب آمال استئناف فرص السلام، رغم الجهود

الأردنية ونداءات المجموعة الرباعية، ولا سيما في بيانها الأخير في ١١ نيسان/أبريل (انظر SG/2182)، هو عامل يدعونا جميعا إلى الحذر من بروز حلقة جديدة من التوتر والاحتقان في المنطقة، هي آخر ما تحتاج إليه في ضوء الظروف الراهنة. ويجدد وفد بلدي، في هذا الإطار، دعم تونس لمسار التفاوض والحوار لحل الأزمات، ويؤكد على دور المجتمع الدولي ومسؤولياته التاريخية في إرساء الإطار المناسب لإحيائه.

وتتطلع تونس إلى دور أكثر فعالية للأطراف الفاعلة، وخاصة المجموعة الرباعية، التي ننتظر أن تقوم بتحركات ملموسة وأن تتخذ مواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وعلى مستوى آخر، يشدد وفد بلدي على ضرورة حمل إسرائيل على الانسحاب الكلي من باقي الأراضي العربية المحتلة في كل من لبنان وسوريا الشقيقين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك.

يظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية، والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، وإنكار الحقوق والتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني جوهر الاضطرابات في المنطقة. إن آفاق السلام والعدالة في المنطقة تتضرر بالسياسات الاستعمارية والتمييزية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الموافقة على الخطط الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وبناء جدار الفصل العنصري، وتقييد وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة، وتجاهل أعمال العنف من قبل المستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين، وإنكار حرية تنقل الأفراد والبضائع، ومصادرة المزيد من منازل الفلسطينيين وأراضيهم. لقد أصبحت هذه الأعمال غير المشروعة جزءا من حلقة الاضطهاد والاعتداءات اليومية ضد الشعب الفلسطيني التي تقوض بصورة منهجية آفاق الحل القائم على أساس دولتين، وتزعزع الاستقرار في المنطقة.

وبالمثل، فإن الممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية – بما في ذلك بناء المستوطنات، وأعمال الحفر تحت المسجد الأقصى، وإخلاء القدس من المواطنين الفلسطينيين الأصليين، بالإضافة إلى الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات الفلسطينية، وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني الطبيعي، وتغيير التكوين والطابع الديمغرافيين للمدينة – تبعث على القلق بصورة أكبر من أي وقت مضى. تشكل هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية تحديا للمجتمع الدولي. ولذلك تقع على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة للضغط على إسرائيل من أجل وضع حد لهذه الاعتداءات واحترام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

وعلى الأمم المتحدة أيضا مسؤولية مساعدة الشعب الفلسطيني في إعمال حقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولة له على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وفي إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

إنَّ محنة الآلاف من السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تمثل مسألة فقدان العدالة. فهم ضحايا الممارسات غير الإنسانية المنهجية، المُرتكَبة عَبْر تشريع القوانين الإسرائيلية وتطبيقها. وهؤلاء السجناء السياسيون محرومون من حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها القانون الدولي، مثل الحقوق في التعليم والمعالجة

الطبية والتواصل مع العالم الخارجي، والخضوع للاحتجاز الإداري بدون اتهامات أو محاكمة. لذا، فقد حان الوقت لإجراء دولي يدعم قضيتهم، بحيث يمكنهم أن يتمتعوا بالحرية والعدالة والكرامة في وطنهم.

وإننا نؤكِّد أنَّ توافق الآراء الدولي لتحقيق حلٍّ عادل وشامل لنزاع الشرق الأوسط، يتطلب إنفاذ القانون الدولي وتطبيق قرارات الدولية الشرعية. لذا، فإنَّ إقرار الجهود الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية والدعم الكامل لها، والوفاء بواجباتنا والتزاماتنا السياسية والمالية، والحفاظ عليها تجاه السلطة الفلسطينية، هي إجراءات جديرة بالثناء في هذه المرحلة الهامّة.

وأودّ أن أؤكِّد مجدداً الدعم والتضامن الكاملين من منظمة التعاون الإسلامي لأبناء الشعب الفلسطيني في مساعيهم لاستعادة حقوقهم الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرُّف، بما فيها حقوق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلَّة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

وختاماً، إنَّ منظمة التعاون الإسلامي تنضمُّ إلى المجتمع الدولي في التأكيد مجدداً على أنَّ جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لفرض الولاية القضائية والإدارة هناك، ليس لها أيُّ تأثير قانوني. وتطالب منظمة التعاون الإسلامي بأن تمتثل إسرائيل امتثالاً كاملاً وفورياً للقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وبأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أيضاً.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): أُعطي الكلمة لممثلة إكوادور.

السيدة لالاما (إكوادور) (تكلَّمت بالإسبانية): يودّ وفد بلادي أن يُعرِب عن رأيه بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ولا سيّما في هذه الأوقات الهامّة، التي تستدعي من مجلس الأمن أن يُعالج الحالة. وأودّ أن أبدأ بشكركم، سيدتي، على عقْد هذه المناقشة. ويؤيِّد بلدي البيان الذي ألقاه ممثِّل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنَّ حكومة إكوادور تحترم معايير ومبادئ القانون الدولي، ولا سيّما في إطار التسوية السلمية للنزاعات، وتعرب عن قلقها بشأن إدارة المجلس المطوَّلة للصراع العربي – الإسرائيلي. ورغبة منّا في دعم الاستقرار في المنطقة، اعترف وفد بلادي بفلسطين بصفتها دولة.

وفي الأشهر الماضية، جرت أحداث هامّة، مثل الخطاب التاريخي للرئيس محمود عبّاس أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر A/66/PV.19)، فضلاً عن تأييد ١٣٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة، الاعتراف بفلسطين بصفتها دولة، رسَّخت الاقتناع بأنَّ السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة دولة. لذا، فقد آن الأوان للبحث عن آلياتٍ للدعم الفعَّال للتقدُّم في الجهود من أجل السلام، وتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية الاحتياجات الأمنية الحالية والمستقبلية للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من تقارير المجموعة الرباعية ودعوتها إلى الحوار والتعاون بين الأطراف، بغية تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة جيم، فقد جرى تقويض تلك المنطقة بإنشاء ١٢٤ مستوطنة إسرائيلية غير قانونية، تحول دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتضمُّ المنطقة جيم ٦٢ في المائة من الضفة الغربية، وتشمل أخصب الأراضي وأغناها بالموارد، ممَّا يُتيح للدولة الفلسطينية المستقبلية وشعبها الاستفادة منها لعيش حياة كريمة.

ولا يُسمح بالبناء الفلسطيني إلاَّ على ١ في المائة من المنطقة جيم، وقد تمَّ البناء في معظمها فعلاً. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلادي المجلس إلى مطالبة إسرائيل بوقف هدمها للمنازل والمباني المنشأة بدون تراخيص، والتي دُمِّر منها نحو ٨٠٠ ٤ مبنىً منذ عام ٢٠٠٠، وبأن تقوم، عوضاً عن ذلك، بدعم فلسطين ببرنامج لبناء المدارس والمستشفيات، وتوفير المياه والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية.

لقد تقلَّصت إمكانية إيجاد حلٍّ لإقامة دولتين، نتيجة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، إضافة إلى جدار الفصل العسكري، وعقبات التنقل الحرّ، والحؤول دون الحصول على الموارد الطبيعية الحيوية، وتآكل الملكية الفلسطينية في الضفة الغربية، التي تستند إليها آمال دولة فلسطينية.

وليست هناك قاعدة في القانون الدولي تسمح لإسرائيل بسجن الفلسطيني المشتبَه به لفترة غير محدودة، بدون إبلاغ الشخص المحتجَز بالتهم الموجَّهة ضدَّه أو ضدَّها، أو بدون تقديم أي أدلّة. واحتجاج ١ ٦٠٠ سجين فلسطيني، اتَّحدوا على إضراب مفتوح عن الطعام، هو جزء من كفاحهم الأوسع لإقامة دولة مستقلة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. ومن مسؤولية إسرائيل دعم المفاوضات التي ستؤدي إلى حلٍّ قائم على أساس وجود دولتين، وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وختاماً، أعتقد أنَّ الوقت مناسب لتذكير مجلس الأمن مجدداً بمسؤوليته في هذه المسألة، التي تُعيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وتُعيق بالتالي سكينة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويدعو وفد بلادي إلى الحوار بين الأطراف، بغية ضمان تمكّن الدولتين، إسرائيل وفلسطين، من أن تعيشا في النهاية جنباً إلى جنب في المنطقة، ضمن حدود آمنة ومعترَف بها.

الرئيسة (تكلَّمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء متكلِّمين آخرين مُدرَجة في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/١٨.